جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

تاريخ النظم السياسية المعاصرة

تخصص: تاريخ معاصر

المستوى : ثالثة ليسانس

السداسي السادس

إعداد الدكتورة : فضيلة علاوي

السنة الجامعية : 2023 /2024

محتويات المادة

النظم السياسية الليبرالية 4

المذهب الفردي 7

الايديولوجية السياسية 8

الإيديولوجية الليبرالية 9

مبادئ التنظيم السياسي في النظم السياسية الليبرالية 12

الليبرالية والتنمية الاقتصادية 17

مبدأ الشرعية 19

مبدأ سيادة الأمة 23

مبدأ الفصل بين السلطات 28

أولا– مفهوم السلطة 28

ثانيا– الفصل بين السلطات 31

النظام البرلماني 38

أولا– البرلمان 38

ثانيا– النظام البرلماني 41

النظام الرئاسي 46

أولا– الرئيس 46

ثانيا– النظام الرئاسي 48

نظام حكومة الجمعية 54

أولا– الجمعية 54
ثانيا– سويسرا 56
ثالثا– الدولة الفيدرالية 59
رابعا– حكومة الجمعية (النظام السياسي السويسري).....61
النظم الشمولية (أنموذج النظام السياسي السوفياتي) 65
أولا– الشمولية 65
ثانيا– الشمولية أو الكُلِّيانية 65
ثالثا– الشمولية المعكوسة (أو الديمقراطية المدارة) 68
رابعا– النظم السياسية الشمولية : أنموذج النظام السياسي السوفياتي (اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية) 69
خامسا– اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية 71
سادسا– النظام السياسي السوفياتي.....72
المراجع 77

النظم السياسية الليبرالية.

ترتكز النظم السياسية الليبرالية (سيادة الفرد/التميز) على مجموعة من الدلالات والأفكار والمفاهيم، المرتبطة بالحرية الفردية "دعه يعمل، دعه يمر"، وهي الدعوة التي يعود ذكرها لأول مرة من قبل وزير المالية الفرنسي رينيه دي فوير، في مقال نشره عام 1751 بمجلة économique الفرنسية. وفي خمسينيات القرن الثامن عشر، طور الاقتصادي الفرنسي فنسنت دي جورناي، المصطلح، مطلقًا عبارة laissez-faire, laissez-passer أو «دعه يعمل.. دعه يمر» . وببساطة، فهو مبدأ اقتصادي ينص على أن اقتصاديات السوق تعمل بكفاءة مثلى في غياب التنظيم الحكومي؛ لذلك يعارض متبنو هذا المبدأ كل أشكال الرقابة الحكومية وأي نوع من التشريعات أو ضرائب الشركات، وهي الفلسفة التي شرحها آدم سميث، والتي شدد عبرها على أنه لا يوجد أي سبب يدفع الحكومات للتدخل في الاقتصاد، فإن مثل هذه القيود لا تؤدي إلا إلى عدم الكفاءة وإعاقة الإنتاج دون مبرر. وحسبه فإن الاقتصاد يعمل وفقًا لثلاثة قوانين طبيعية، الأول، هو أن جميع الأشخاص يجب أن يتصرفوا وفقًا لمصلحتهم الذاتية، والثاني، هو أن كل شخص هو أفضل من يعرف مصلحته الذاتية، أما الثالث، فهو أن كل شخص يعمل وفقًا لمصلحته الذاتية، سيضيف تصرفه هذا إلى الرفاهية العامة للسكان. كان لفلسفة «عدم التدخل» تأثير كبير على السياسة الاقتصادية خلال الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر.

وفي أعقاب الانهيار الاقتصادي عام 1929، بدأت الحكومات في تبني سياسات اقتصادية لا تهدف إلى السيطرة على الإنتاج أو الحد من الكفاءة، وإنما تعمل على حماية العمال والمستهلكين. ولم تمض المحاولات الأولى لإختبار مبدأ عدم التدخل على

ما يرام. كتجربة للمبدأ، دعه يذهب (أو دعه يمر أو عدم التدخل) الذي يجب أن يكون شعار كل القوى العامة، منذ فجر الحضارة[1]، إنه مبدأ مكروه على من يريد تعظيم نفسه عبر تحقير جاره، ولدى الذين يقتنعون بأنه يعارض مصالحهم.

ولم تظهر مشكلة في البداية، لكن عندما قل حجم المعروض من الحاجات على خلفية تراجع حجم الإنتاج، خرجت الأسعار عن نطاق السيطرة، واتجه التجار إلى اكتناز الإمدادات، أو بيعها الى الخارج بأسعار مرتفعة، مما أدى الى حدوث الأزمات الاقتصادية المتتابعة، وهو جعل بعض المدارس الاقتصادية تميل إلى أهمية التدخل الحكومي في تنظيم النشاط الاقتصادي والتخطيط والرقابة على الأسعار، لتقويض احتمالية أن تكون آلية التسعير بعيدة عن قوى السوق (العرض والطلب)، مما يعني أن هذا التدخل سيكون بمثابة الرقابة على السقف الأعلى للمنتجات، وذلك بدراسة هامش الربح والتكاليف الإنتاجية والمتغيرات المرتبطة بها، من بداية الإنتاج إلى المستهلك، ذلك مما يوصل في نهاية المطاف إلى حفظ التوازن في الأسواق، بعيدا عن إخفاقات الأسواق المتوقعة في مثل هذه الظروف.

و لقد أثبتت النتائج (إيجابية التدخل الحكومي) وفق إطارها المحدد بالتنظيم والتخطيط وخلق المبادرات، والتي بدورها انعكست إيجابا على النمو الاقتصادي في منظومة الاقتصاد الكلي، في ظل التوسع والنمو الحضاري العالمي، مما شكل منعطفا مهماً بالعودة إلى مدرسة الاقتصاد الكينزي، للمساعدة في التغلب على انخفاض الطلب الكلي بالرقابة على الأسعار والأدوات والمتغيرات المرتبطة بعدم توازنها،

[1] القبس : ملتقى أصبار : (تقرير رقم (96) لشهر يناير 2023 : فضاء الاتصال العام بين السيطرة الحكومية، وفوضى حرية الرأي والتعبير https://www.alqabas.com/article

ومن هنا، فإن التدخل الحكومي في الاقتصاد على أسس علمية وعملية إلى الحد الذي لا يفضي إلى غياب المنافسة، ضرورة ولا يمكن الاستغناء عنه، ذلك انه وبدونها ستتفاقم الأزمات الاقتصادية التي أثبتتها التجارب العالمية فيما سبق من أزمات[2]، والتي اتسمت باستمرار بإعادة ترتيب قيمها في إطار المدرك البرجوازي الفردي للإنسان، وبالخصوص تلك المتعلقة بالإيديولوجية، ومبادئ التنظيم الياسي، مثل الشرعية، وسيادة الأمة والمجتمع، ومبدأ الفصل بين السلطات .

ويعود هذا المدرك إلى اعتماد هذه النظم السياسية على أسس مفاهيم راديكالية فلسفية للمذهب الفردي، والتي تعني في التطبيق امتناع الدولة عن التدخل في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

[2] ينظر الى : صحيفة مال الرئيسية – صحيفة متخصصة في الاقتصاد والمال وقطاع الأعمال, توفر الأخبار والتقارير والبيانات, 2022/05، دعهُ-يعملُ-دعهُ-يمرُ-حريةُ-الأسواق-و/https://maaal.com/2022/05

المذهب الفردي

يقوم المذهب الفردي على تقديس الحرية الفردية كاملة، ويعدّها حقاً أساسياً للفرد، ويجب على الجماعة أن تحافظ على تلك الحرية، ومن ثمَّ لا يمكن للقانون أن يتدخل للحد من تلك الحرية إلا في الحالات الضرورية جداً وبالقدر الضروري.

ظهر المذهب الفردي في القرن السابع عشر، ولكنه تألق في القرن الثامن عشر، وبلغ أوجه بفضل فلاسفة الثورة الفرنسية الذين أقاموه على أساس فكرة العقد الاجتماعي التي طوَّرها خاصة جان جاك روسو.

ويرى أنصار هذا المذهب أن الغاية من تنظيم المجتمع هي حماية الفرد وتحقيق مصالحه الخاصة، الأمر الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة من حيث إنها تتكوَّن من مجموع مصالح الأفراد، ولذلك فإن الفرد هو غاية القانون. وتقتصر مهمة القانون على تنظيم الحرية الفردية ومنع الفرد من تجاوز حدود حريته والاعتداء على حرية الآخرين. يُستخلص من ذلك أن مهمة القانون في ظل المذهب الفردي لا تشمل تنظيم نشاطات الأفراد وتصرفاتهم في المجتمع، وذلك لأن مثل هذا التنظيم يدخل في صلب الحرية الفردية، إذ إن الفرد ذاته هو الذي ينظِّم نشاطاته وفعالياته، أما القانون فيتدخل ليمنع الفرد من الإخلال بحقوق أقرانه في المجتمع.كما يقوم المذهب الفردي على أساس المساواة المطلقة بين الأفراد في الحرية والحقوق. لذلك فإن هذه المساواة المطلقة تحقق العدل التبادلي بين الأفراد في المجتمع[3] .

[3] سمية خاضر: تقييد الحريات العامة في ظل حالة الحصار، مجلة القانون الدستوري والإداري 28مايو 2021

الايديولوجية السياسية

إن الأزمات المتعددة التي واجهتها الأنظمة الرأسمالية أدت الى تخلخل الأسس الليبرالية والدفع بها إلى إعادة تقويم كبيرة لعلاقة الفرد بالمجتمع والسلطة السياسية بحثا عن مفاهيم تتفق مع التيار السائد في العصر الحديث[4].

والملاحظ أن الليبرالية المتقدمة والتي تحظى بشعبية في معظم البلدان وبالخصوص المتقدمة منها فإن النيوليبرالية تعد اليوم بمثابة أساس لتشكيل الدولة، والتي تتضمن المساواة القانونية للمواطنين، والتطور الطبيعي لاقتصاد السوق وضمان توفير الحريات الأساسية لكل شخص[5].

وهو ما يعتبر مطلبا تدريسيا لفهم حياة النظم السياسية الليبرالية.

[4] محمد محمود ربيع، وآخرون: موسوعة العلوم السياسية، ج1، الكويت: جامعة الكويت 1994، ص ص 412-413.

[5] هاشم حلس :في رحاب الليبرالية: هل ماتت الأيديولوجيا؟ موقع إنسانيات https://manshoor.com/society/the-end-of-ideology/08/2019

الإيديولوجية الليبرالية

هناك اتفاق كبير على أن ظهور الإيديولوجيات كمنظومة فكرية فاعلة قد ارتبط بأحداث القرن التاسع عشر، على الرغم من أن كلمة إيديولوجية تعود إلى الأصل اليوناني (إيديو: بمعنى ما هو متعلق بالفكر، ولوجوس : بمعنى علم)، وأن توظيفها ــ في الواقع ــ كفرع من الدراسات الإنسانية والتي تبحث في طبيعة الفكر ونشأة الصور الفكرية وكمصطلح سياسي، يعد حديثا نسبيا، ابتكره المفكر الفرنسي (ديستوت دو تراسي DESTUTT DE TRACY) سنة 1796، ليدشن به ما يسمى بعلم الأفكار، وهناك توافق كبير على أن ظهور الإيديولوجيات في أوروبا هو الذي أدى الى تباين في مفهومها، والذي ما يزال مستمرا الى اليوم .

وعليه، فإن الإيديولوجية الليبرالية لم تكن ــ في الواقع ــ موحدة، وذلك بسبب النمو الحضاري المرتبط بتطور حركة التصنيع، وما نجم عنها من صراعات مجتمعية أفسحت المجال لمنظومات فكرية جديدة ومتجددة، لا سيما منذ الحرب العالمية الثانية، وما رافقها من تطورات علمية وتقنية[6]، فرضت نفسها على المسار المعيشي للمجتمعات .

وتسود الإيديولوجية الليبرالية بشتى أشكالها، سواء تلك الحديثة التي تدافع عن التنوع بشكله التقدمي اليساري، أو الليبرالية الكلاسيكية، ليبرالية الطبقة البرجوازية التي تدافع بشكل ما عن امتيازات طبقة على طبقة أخرى، وهما الشكلان لليبرالية الأكثر انتشارا في الدراسات الأكاديمية في الغرب والشرق، وعلى هامشهما تجد أشكالا من رؤى الماركسيين والإسلاميين وبعضًا من بعد الحداثيين . ولقد تم تشكيل

[6] محمد محمود ربيع : مرجع سبق ذكره، ص 268 .

هذه الأيديولوجية من خلال عمل علماء مثل جيه ميل، جيه لوك، أ. سميث، والعديد من الآخرين. وقد أدخلت المبادئ الأساسية لهذا التدريس في "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" من نوع 1789، وكذلك في الدستور الفرنسي، الذي نشر عام 1791.

والأفكار الأساسية التي تحملها حركة شعبية مثل الأيديولوجية الليبرالية هو أن حقوق الإنسان والحريات هي أكثر أولوية من احتياجات الدولة والمجتمع. أي أن الليبرالية أعلنت الفردية. الرابط المهيمن في هذا التدريس هو الحرية الاقتصادية، أي القدرة على القيام بنشاط ريادي بأمان. المبدأ الأساسي لليبرالية هو أيضًا أهمية وأولوية الملكية الخاصة على ملكية الدولة[7] .

وتأمل السمات الرئيسية لهذا الهدف. أولاً، تبيان أن الإيديولوجية الليبرالية تعني ــ في عمومها ـــــ حرية المواطن الفردية. ثانياً، من المهم حماية جميع حقوق الإنسان الأساسية. ثالثاً، حرية ممارسة الأعمال وأولوية الملكية الخاصة للممتلكات. رابعاً، إنها أكثر أهمية من تكافؤ الفرص من المساواة الاجتماعية. خامساً، هو فصل المجتمع المدني عن الدولة. سادسا، المساواة القانونية للناس. سابعاً، انتخابات حرة لجميع فروع الحكومة. ثامناً، أهمية الحياة الخاصة للشخص وضمان عدم التدخل من جانب الدولة.

والجدير بالذكر، أن الفكر الليبرالي الكلاسيكي أدى إلى بعض الظواهر السلبية. أولاً، هناك فرق كبير بين الأغنياء والفقراء. ثانياً، إنها منافسة غير محدودة، مما أدى إلى استيعاب المنظمات الصغيرة من قبل أكبر المؤسسات. بدأ الاحتكار يسيطر على الاقتصاد والسياسة، وهو ما يناقض الأفكار الأساسية لليبرالية.

[7] هاشم حلس : مرجع سبق ذكره .

العقيدة المحسنة في الاعتبار أهمية تنظيم الدولة في المجال الاجتماعي والاقتصادي (بما في ذلك الحد من تشكيل الاحتكارات). تتضمن النيوليبرالية منح بعض الحقوق الاجتماعية، ولا سيما الحق في المعاشات التقاعدية والعمل والتعليم. يفترض هذا المبدأ حماية الناس من مختلف العواقب والتأثيرات السلبية لنظام السوق.

وتظل مقولة أن النظام الطبيعي لكل إيديولوجية قد أفسده قادة الدول غير الديمقراطيين والسياسات التي لا تتماشى مع الزمن[8]، ومع التطور الإنساني وأمنه .

ولهذا، فإن الليبرالية وما رافقها من أزمات وصراعات بين الدول، تظل تحكمها أيديولوجية ينصب اهتمامها المركزي على الفرد، ويرى معظم الليبراليين أن الليبرالية فرضت نفسها، بدءًا من القرن السابع عشر، بصفتها عقيدة الحرية الفردية والتسامح والحق في الملكية؛ حيث تدعو، في مواجهة الاستبداد المَلَكي، إلى ازدهار حيّز اجتماعي بمعزل عن سطوة الدولة، وهو ما يُعرف بـــالمجتمع المدني[9]، وأن إقامة الدولة أمر لازم لحماية الحرية الفردية من الدمار أو الأذى من جانب أفراد آخرين أو دول أخرى[10] .

[8] جون بيليس، و، ستون سميث : عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 345 .

[9] كاترين أودار : ما الليبرالية؟، ترجمة: سناء الصاروط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت : جويلية 2020، https://www.dohainstitute.org

[10] جون بيلس : مرجع سبق ذكره، ص ص 343 ــ 344

مبادئ التنظيم السياسي في النظم السياسية الليبرالية

يحدد مذهب التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي تمثله السلطات الحاكمة، والذي ينبغي أن يكون محددا في إطار المواثيق والدساتير التي تتبناها الدولة، مجموعة المبادئ والقيم وآلية عمل المؤسسات الرسمية بها، وتطبيقها لأيديولوجية النظام السياسي الحاكم، وانعكاس تلك المبادئ في صنع السياسات العامة التي يتبناها المجتمع[11]، وترتد النظم السياسية الليبرالية الغربية المعاصرة، إلى ((مذهب الحقوق الطبيعية)) الذي انتشر في غرب أوروبا بالقرنين السابع عشر والثامن عشر .

إن دراسة مبادئ تلك النظم تقتضى الوقوف على القيم السياسية المؤطرة بمبادئ (المذهب الحر) وتتميز بنزعة فردية تقوم على أساس احترام حريات الأفراد، والذي كان معروفا لدى الأفراد من المجتمعات القديمة، غير إن مضمون الحرية، فقد عالج ــ كنظام في الديمقراطيات الغربيةــ صور تحقيق هذه الدعوة بأنها ذروة تطور الإنسان، من الناحية الخلقية والروحية، ولعل ما دفع إلى هذه الفكرة هو الإيمان بعجز الدولة عن إقامة العدالة، مالم تكن دولة مسيحية، وهو يرى : ان من مغالطة الزعم بأن الدولة قادرة على أن تعطي كل ذي حق حقه إذا كانت الدولة نفسها لا تعطي للرب نفسه حقه في العبادة. أما الاتّجاه الثاني (العصر المدرسي) فقد اعتبر أن الدولة هي نتيجة ضرورية، من أجل إشباع الحاجات الفردية، وأن مهمتها هي الحفاظ على الأمن والسكينة، وتحقيق المصلحة العامة، مع وجوب توحيد النظام السياسي للإنسانية جمعاء، في دولة واحدة، لتحقيق السلام العالمي واسعاد البشر.

[11] مها عبد اللطيف الحديثي: النظام السياسي والسياسة العامة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، بغداد 2012-08-08، ص26 .

وخلال عصر النهضة بدأ الفكر يميل الى طرح فكرة الدولة والقانون من زاوية العلاقة بين الفرد وبين الحاكم وعلى ذلك يجب أن تكون كل القواعد التي تنظم حياته من المجتمع، قواعد تتفق مع طبيعته هذه.

وفي العصر الحديث ظهرت دراسات متخصصة تناولت مضمون الحرية بشكل أعمق من سابقاتها، ترى أن الفرد في هذا المذهب هو محور الوجود، وغاية في ذاته ونقطة البدء في فكر هذا المذهب، فهناك قانونا طبيعيا للحقوق والحريات العامة يتضمن مجموعة من المبادئ، يجب على المشرع أن يحترمها ويكرسها بالتشريع لأنها سابقة على وجود المشرع نفسه، فيقوم هذا المذهب على أساس أن للأفراد حقوقا لصيقة بهم ولدت معهم ولا يمكن للدولة أن تمسها أو تسن ما يخالفها، **لذلك** كان على الدولة واجب احترام تلك الحقوق، لأن الغاية من قيام الدولة حماية تلك الحريات الفردية[12].

وبهذا يكون المذهب الفردي قد أرسى مبدأين هما الحرية وعدم تدخّل الدولة في تغييرها وإدخال التعديلات عليها لأن المبادرة الفردية هي أساس المصلحة الاقتصادية، لذلك لا يرجع تحسين المجتمع إلى تقديرات الحكومة، وإنما للغرائز الطبيعية للفرد في الميدان الاقتصادي، والتبرير الحقيقي للدولة يتبلور في الحماية التي توفرها لهذا الدافع الفردي، و عليه فهناك توافقا بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة وعلى الدولة أن تحصر وظائفها في الدفاع .العدالة.

وعليه فإن مفهوم الحرية الفردية مرتبطة بمفهوم سياسي واقتصادي معين، وفكرته الرئيسية هي أن الأفراد يجب أن لا يعتمدوا إلا على أنفسهم من أجل تحقيق مصائرهم، أما الدولة فمهمتها محددة، وفي هذه الصورة الفردية تصبح الحريات وكأنها إمكانات أو

[12] جلول شيتور، الحرية الفردية في المذهب الفردي، مجلة الانسانية، جامعة محمد خيذر، بسكرة، الجزائر ع 10، نوفمبر 2006، ص 140. http://thesis.univ-biskra.dz

(طرق مقترحة أمام وسائل ومبادرات الفرد)[13]، وبالخصوص تلك التي تسير وفق المبدأ النيابي، والتي من بينها :

1) الإعتماد على المجالس / البرلمانات التي تعتمد في تسيير شؤون سياسة الدولة على كل من الوظيفتين التشريعية والتنفيذية .
2) الإمتثال للتداول على السلطات، عبر الأخذ بمبدأ الاقتراع الذي يحدد صلاحيات السلطات المسؤولة على تسيير المؤسسات التشريعية والتنفيذية منها. أي في عملية صنع القوانين العامة من ناحية وفى عملية صنع اللوائح العامة التي يقتضيها إعمال تلك القوانين العامة من ناحية أخرى. وهاتان الوظيفتان سياسيتان تبعا لكونهما تقومان على صنع القرارات العامة المجردة التي تستهدف بث القيم على مستوى المجتمع الكلى.

وعلى على الرغم من أن جوهر النظام البرلماني الليبرالي ــ عموما ــ يظل متلازما مع جوهر الحرية والديمقراطية، ومرتكزا بالأساس على اعتماد مقومات الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مع استقلال السلطة القضائية عنهما معا، الا أن ذلك لا يتحقق كثيرا في العمل، فهنالك نوع من التعامل بل والرقابة المتبادلة بينهما [14].

أما نظرية مبادئ التنظيم السياسي المشتركة بين النظم... فقد تجلت في ميدان الممارسات الميدانية، وفي مظاهر التطور التي مرت بها هذه الأنظمة، وبالخصوص تلك التي ارتبطت بالإيديولوجيات (الأفكار المذهبية)، أي الليبرالية المتقدمة، التي

---

[13] جلول شيتور : المرجع السابق. وينظر أيضا : كميل الحاج : الموسوعة السياسية في الفكر الفلسفي والإجتماعي، مكتبة لبنان ناشرون، ص 549 .

[14] محمد ربيع محمود : مرجع سبق ذكره، ص ص 520 ــ 521 .

تعتنى بالعلاقة بين الشؤون الليبرالية والمجتمع المدني وتركز على أهمية إبعاد الدولة عن التدخل في تدبير شؤون المجتمع، والاكتفاء بتوفير الحقوق العامة للناس، وبالذات فيما يتعلق منها بالرأي العام والتغيير السياسي، حيث يتبين من خلالها إن أحد أهم سمات وجهات النظر في القضايا المعاصرة تتمثل في حقيقة أن معظم الناس يبدون اهتماما بقضايا أكثر. ففي حين كان إبداء الرأي في القضايا الاجتماعية الاقتصادية من الهم الأكبر للناخبين والنخب السياسية، فإن حجم الآراء في القضايا وطبيعتها قد تشعبا والمسائل الاجتماعية الاقتصادية ما زالت تجذب أنظار العديد من الأفراد، لكن قضايا المساواة الاجتماعية وحماية البيئة والمثُل الاجتماعية والسياسية الخارجية كذلك ما زالت تلقى اهتماما من أعداد غفيرة من المواطنين.

ويشير المحللون الاجتماعيون في أغلب الأحيان إلى مزاج تحررّي أو محافظ يطغى على أمة ما .فالتغير في الرأي لا يأخذ سبيلاً يسهل التنبؤ به، كما أن الأفعال المحسوسة التي تمارسها الجماعات السياسية يمكن أن تشوّه تصوراتنا للتيارات العريضة التي يتشكل منها الرأي العام.

ويمكن القول أن الشعوب الغربية بوجه عام قد أصبحت أكثر تقبلاً للتعددية الفردية وأكثر حماية لحقوق الفرد .وعلى نحو مماثل فإن دعم الحكومة الكبيرة قد خف بسبب المطالب المتزايدة بشأن مساهمة أكبر للمواطن ومناداة باللامركزية .وهذه النزعات تتجسد في المواقف من المساواة الاجتماعية والقضايا الأخلاقية ومستوى العيش .ومع أن هذه النزعات تتذبذب مع مرور الوقت، فإن مسوحات وجهات النظر التي تأخذ استمرارية العامل الزمني بعين الاعتبار تمكنت من تحديد أطر النمط العام لمثل هذا التغيّر.

إن هذه التطورات تزيد من تعقيد دراسة السياسة، لقد تشعبت المصالح السياسية وتبعثرت. ومع ذلك فإن تمزق المصالح هذا يعكس تنامي عمق قدرة الشعوب المعاصرة على تطوير اهتمامات جديدة فيما يخص القضايا الذي يفوق ما كان يمكن التنبؤ به في الماضي، غير أن ذلك هو التحدي الذي تواجهه الديمقراطيات في تعاملها مع الأسلوب الجديد الذي يتبعه المواطن في لعب دوره السياسي[15].

وتدل الليبرالية المتقدمة كذلك، وكمصطلح عن مذهب اقتصادي، يعتبر أن سعي أفراد المجتمع نحو مصلحتهم الخاصة يحقق تلقائيا المصلحة العامة للمجتمع. لكنه تجاوز الاقتصاد إلى السياسة بالدعوة لمشاركة المواطنين في إدارة الحياة العامة من خلال مؤسسات منتخبة، وقوانين تقيد من سلطة الحكام. مما يجعل البعض يصفها بمذهب الحرية. لأنها سعت إلى إصلاح الأنظمة السياسية في بلدانها من خلال المطالبة بحقوق المواطنين في الإدارة وسن القوانين عبر المؤسسات التمثيلية، وسن دساتير تقيد من سلطة الحكام .

إلا أن الواقع والتجربة التاريخية يثبتان أن الأمر أعقد من ذلك بكثير، وأن التنمية الاقتصادية عملية بالغة التعقيد والتركيب، ولا ترتبط بالمحددات الاقتصادية فقط، وإنما تتعدى ذلك لتتأثر بمحددات ثقافية ومؤسساتية وسياسية ومجتمعية.

[15] رسل جيه دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة أحد يعقوب، دار النشر، الأردن، ص ص 148-149.

الليبرالية والتنمية الاقتصادية

يدافع الليبراليون عن أن النظام الاقتصادي الأمثل لتنظيم المجتمعات الإنسانية هو النظام الليبرالي (السوق الحرة)، وأن النمو والرخاء يتحققان للمجتمع بمجرد إشاعة الحريات الاقتصادية، وكف الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية.

وقد أثبتت تجارب العديد من البلدان التي ركبت قطار التنمية الاقتصادية ولحقت بالدول المتقدمة أن تدخل الدولة في تأطير عملية التنمية والاستثمار العمومي في المشاريع الصناعية الكبرى والمهيكلة، وتمويل البحث العلمي وضمان تطبيق مخرجاته في مجالات الاقتصاد المختلفة كان عاملا حاسما في تحفيز النمو والتقدم الاقتصادي، ولم يكن هذا التدخل إذن بذلك السوء الذي تصفه الليبرالية ويعتقده الليبراليون. ويكفي أن تتوفر عناصر الحكامة الرشيدة والرؤية السياسية السليمة، والإرادة الحقيقية حتى تتمكن الدولة من الاضطلاع بدور إيجابي ومكمل بجانب القطاع الخاص في الدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام .

وعليه، فإن الليبرالية المتقدمة وهي فلسفة واسعة تستند إلى فكرة التقدم التي تؤكد أن التقدم في العلوم التكنولوجية والتنمية الاقتصادية والتنظيم الاجتماعي أمر حيوي لتحسين حالة الإنسان. وهو ما أدى بالغرب الى الإرتداد الى مدرسة "الواقعية الجديدة"، التي تركز على الأمن القومي الذي يحاول التخفيف من وطأة الرأسمالية وإفراطها وأزماتها الاقتصادية بشيء من تدخل الدولة في الاقتصاد، من خلال الضريبة التصاعدية وفرض فكرة المسؤولية الاجتماعية على الشركات الكبرى وما شابه، ولكن الليبرالي مرجعيته فردية في النهاية، بمعنى أن ما يصح وما لا يصح يُقاس أولاً بمصلحة الفرد المجرد، الذي يُسمى فلسفياً "حقوق الإنسان"، أي حقوق

الإنسان الفرد[16]. ولهذا، راحت النظم السياسية الغربية المعاصرة تشترك في الارتباط بمبادئ ثلاثة للتنظيم السياسي هي : مبدأ الشرعية – مبدأ سيادة الأمة – مبدأ فصل السلطات .

وحتى نستطيع الوقوف على أصول التنظيم السياسي في النظم السياسية الليبرالية الغربية المعاصرة لابد من التعرف بكل مبدأ من هذه المبادئ كما هو مدرك تصوره في أصوله المذهبية.

[16] ولمزيد من التوضيح حول تنويعات الليبرالية ينظر : جون بيليس، عولمة السياسة العالمية، مرجع سبق ذكرة، ص ص 316 – 330 .

مبدأ الشرعية

تعتبر الشرعية أساس السلطة التي تمارس بوعي من قبل الحكومة بحسبان أن لها حق الحكم مع تسليم أو قبول المحكومين بهذا الحق، ويتحصل جوهر أو مناط الشرعية في القبول العام أو الرضاء الشعبي، فلا تكون السلطة شرعية إلا إذا امتثل لها المحكوم إراديا، ويتضح تطور مفهوم الشرعية باعتبارها قضية يسعى كل نظام إلى التمتع بها، ولقد اتفق المفكرون السياسيون على أن السلطة تكون شرعية عندما يكون القائم عليها متمتعا بحق ممارستها ومن ثم فإن المفهومين المحورين عند دراسة فكرة الشرعية هما السلطة (power) والحق (Right).

وقضية الشرعية لم تكن مطروحة بهذا الشكل الملح على مسرح الفكر السياسي في العصور الوسطى. ففي هذه العصور كان العالم الذي نحيا فيه يعتبر جزءًا من كل... جزءًا من الكون الذي يسيره الله بنظام معين ولغاية محددة، ومن ثم، فإن هذا العالم السفلي له أيضا وظيفة محددة وغاية معينة رسمها له الله في تناسق مع بقية أجزاء الكون.

وكان ينظر بالتالي إلى النظام السياسي على أساس أنه انعكاس للنظام الكوني وللسلطة السياسية على أساس أنها تعبير عن إرادة الله.

ولكن مع زوال هذا الإطار الفكري بانتهاء العصور الوسطى حدثت أزمة في الفكر السياسي الخاص بالشرعية ذلك أنه إذا لم يعد النظام السياسي شيئًا مقدسًا كجزء من نظام كوني حدد الله غايته فكان هو مصدر شرعيته، فإن القواعد التي يضعها النظام يطالب الناس باتباعها أو بالامتناع عن اتباع غيرها ستضحى قيودا على الحرية غير مرغوب فيها من قبل أعضاء النظام. يضحى الحل الجديد هو أن يكون مصدرها

الإرادة الإنسانية، أي إرادة البشر الذين يحيون في ظل النظام وليس الإرادة الإلهية كما كان سائدًا في العصور الوسطى.

ومن هذا المنطلق نستطيع إجمال النظريات المعاصرة حول قضية الشرعية في ثلاثة أقسام رئيسية. القسم الأول يضم تلك النظريات التي تحاول إعادة مفهوم الشرعية بالصورة التي كان سائدًا في العصور الوسطى مؤكدة أن العالم الذي نحيا فيه في كل مناحيه، ولا يستثنى من ذلك نظمه السياسية، مسير بإرادة الله وعد تجسيدا أو انعكاسا لهدف يعلو فوق إرادة البشر. فهذا النوع من النظريات يقوم على مقولة أن الشرعية السياسية تستمد من شيء يقع خارج نطاق الأفعال والإرادة الإنسانية، أما القسم الثاني من نظريات الشرعية فتؤكد أن المجتمعات المعاصرة رغم التحديث الهائل فيها فإنها تستند إلى الأعراض، وأن إجماع الناس هو مصدر الشرعية السياسية، أما القسم الثالث من النظريات السياسية الخاص بالشرعية فيؤكد أيضًا دور العرف في الحياة الحديثة، ويخلص إلى أن الأعراف التي تحكم مناحي الحياة كلها، وليس العلاقة بين المواطن والدولة وحسب، هي مصدر الشرعية، فإجماع الناس على طريقة حياة متكاملة وتكريس النظام السياسي لأسلوب الحياة تلك يضحى هو مصدر شرعية مجال الدراسات القانونية ويدور حول التساؤل عن المحددات والضوابط القانونية للسلطة الشرعية، وهو تساؤل تختلف إجابته من دولة إلى أخرى باختلاف نظمها السياسية والقانونية.

ورغم أن الدستور يخدم وظيفة إضفاء الشرعية على السلطة سواء عند توليها الحكم أو في ممارستها الفعلية لمهام السلطة، فان المشكلة الأساسية تظهر عندما لا يكون المواطنون مقتنعين بهذا الدستور اصلا. فالدستور وحده لا يكفي في إضفاء الشرعية على الحكومة القائمة إذا لم يكن هناك إجماع من الشعب على تقبل الحكومة

فنجاح الحكومة في أن تجعل المحكومين يؤمنون بشرعيتها ويقتنعون بهذا طواعية هو أهم معايير نجاح السلطة في اكتساب الشرعية السياسية.

ونجد أن النظم المحافظة، رغم إيمانها بأهمية ومحورية الشرعية لبقاء النظام، إلا أنها ترفض أن تضطلع الدولة بهذه المهمة وتؤمن أن اكتساب الشرعية للنظام لا بد أن يتم باستقلال تام عن العقيدة السياسية والمؤسسات السياسية فتقوم به، من ثم، المؤسسات المدنية الاجتماعية أو المحلية أو الدينية. [17]

وعموما، يظل جوهر الشرعية في الأنظمة السياسية الليبرالية هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم، ويمارس السلطة باستخدام قوة القانون أيضًا، وبالتالي فالشرعية هي قبول المحكومين وليس إذعانهم لحق فرد أو مجموعة أفراد في أن يمارسوا السلطة عليهم[18].

وقد يرجع سبب موافقة المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم، أنه ناتج عن مصالحهم الذاتية أو معتقدهم الديني، أو بوحي من تقاليد قديمة توارثوها عبر الأجيال[19].

ومن أهم أسس الشرعية :

1) احترام القواعد الدستورية وغيرها من القواعد والإجراءات القانونية التي تفرض عليها كفالة الحقوق والحريات العامة والسعي من أجل الصالح العام .
2) اعتماد الانتخابات العامة الدورية سبيلا وحيدا إلى تولي السلطة.

---

[17] محمد محمود ربيع : الموسوعة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ص 291–292.

[18] علي بوخالفة باديس: أنواع الأنظمة السياسية، كلية الحقوق، جامعة سطيف2، https://cte.univ-setif2.dz/moodle/course/view.php

[19] محمد محمود ربيع : مرجع سبق ذكره، ص ص 483 ــ 485.

3) تبني اطروحات فكرية أو إيديولوجية معينة يقدرها المواطنون ويتجاوبون معها.
4) قبول زعامة شخص قوي ذو أهمية ومكانة خاصة يحظى بأهمية فائقة في المجتمع، بحيث يعتبر من أبرز دعاماتها في إدارة السلطة[20].

وتعد هذه المبادئ من دوافع اعتقاد الفرد أنه صاحب رأي في أمور بلده، وهذا الشعور ضروري للفعل السياسي أو المشاركة السياسية، وهو ما يدفع إلى الظن أن الأنظمة السياسية الليبرالية ما تزال توظف هذه العلاقة بين الحاكم والمحكوم، لاستمرارية وجودها في السلطة أو الوصول إليها.

[20] المرجع نفسه، ص 490 .

مبدأ سيادة الأمة

لقد أدت المتغيرات الموحدة للشعب دورا مهما عبر العصور، الى تحديد أن مبدأ الولاء الوطني يكمن في مفهوم مصطلح الأمة وارتكازه في الوقت الراهن على مقومات دولة الأمة، ولإدراك هذا المبدأ يستلزم التطرق الى مسار تطوره وعلاقاته بالثقافات الأخرى وتعدد توظيفاته، وبالخصوص في كل من مفهوم الإصطلاح الدولي والعربي والإسلامي.

وتدل كلمة الأمة في الاصطلاح الدولي، عتى انها جماعة من الناس تعيش في بقعة من الأرض (أو إقليم) حياة مستقرة ، وتجمع بينها اعتبارات خاصة كالرغبة المشتركة في العيش معا في نطاق نظام اجتماعي أو سياسي معين باعتبار هذه الرغبات والآمال المشتركة رابطة روحية ترسى قواعد وحدة هذه الأمة، ويساعد على تكوين شخصية الأمة عدة عوامل منها وحدة الأصل الجنسي، ووحدة اللغة، ووحدة العقيدة، ولكن ضعف بعض هذه العوامل لا يعجز هذه الجماعة عن أن تكون لها مقومات الأمة واذا قامت بين الجماعة وهى الأمة سلطة عليا ذات سيادة أصبحت هذه الجماعة في العرف السياسي "دولة " فمن ثم الدولة كانت الأمة الركن الأول في قيام الدولة.

أمة عربية اسم اصطلاحي يطلق على مجموعة الشعوب المتجاورة التي تعيش في نطاق ما يعرف جغرافيا باسم العالم العربي أو الوطن العربي، وتربط بين هذه الشعوب قومية مشتركة قائمة على أساس من وحدة اللغة والتاريخ والأماني ثم العقيدة وقد وجد هذا اللفظ مكانه في دساتير بعض الدول العربية منذ حركات التحرير التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية، ويعني هذا أن مصيره (أو دولة عربية) مرتبط

بمصير الأمة العربية، وان هذا الكيان المشترك يقوم على أساس وحدة اللغة ووحدة التاريخ ووحدة الآمال وان هذه الصلات تعتبر أقوى الروابط التي تجمع بين شعوب الأمة العربية.

ووضح قانون الجامعة العربية هذه الرابطة في الكلام على شروط العضوية التي اقتصرها على الدول العربية أي "الدول التي تنتمي شعوبها الى الأمة العربية ".

أمة (في المفهوم الإسلامي):

الأمة لغة تعني الدين والطريقة فيقال فلان لا أمة له اي لا دين له .ويقول الشاعر العربي ..هل يستوى ذو أمة كفور .كما تدل الأمة عند العرب أيضاً على النعمة والعيش . والأمة تعني كل جماعة بشرية، وكذلك كل جنس من الحيوان والطير ويذهب بعض المستشرقين إلى اعتبار مصطلح الأمة دخيلاً على اللغة العربية نظراً لعدم شيوعه بين العرب قبل الإسلام، ويرد بعض المحققين العرب على هذا الادعاء بالنفي، فتقارب بل من الممكن الاعتقاد أنها انتقلت إلى العرب عبر التواصل التجاري أو أنها كانت لغة القوم الذين كانوا يقطنون مكة حين قدم إليها نبي إبراهيم مع زوجته وابنه . ومهما تكن الادعاءات فإن مصطلح الأمة قد أصبح جزءاً لا يتجزأ من التراث الإسلامي .

وردت كلمة "أمة" في القرآن الكريم 49 مرة . ويرى بعض المفسرين ان الآيتين الأخيرتين تدلان على عمومية لفظ الأمة في المجتمع الإسلامي كل بحسب عصره . وبذلك تتميز الأمة الإسلامية على مستويين، الأول داخل الأمة الإسلامية حيث تكون هناك مجموعة من الأفراد تدعو إلى الخير وتامر بالمعروف وتنهى عن المنكر . والثاني هو المستوى العالمي حيث تكون الأمة الإسلامية أفضل أمم الأرض السابقة

واللاحقة من جهة القيام بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .يترتب على ذلك تناقض المفهوم القرآني للأمة مع المفهوم المعاصر الذي الاشتراك في اللغة والعادات والتاريخ وكذلك بالنسبة للموقع الجغرافي والجذور العرقية. فالقرآن يتعامل مع المصطلح بشكل أشمل وأوسع حيث ينتمي الإسلامية كل مسلم يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر بغض النظر عن جنسه أو لونه أو لغته أو تاريخه.

لم يستطع معظم علماء الإسلام الفكاك من أسار المفهوم القرآني للأمة، وإن استطاع بعضهم الاستعانة بمفهوم اجتماعي. لكن ذلك لا يشكل اية مساهمة فعّالة على مستوى المفهوم السياسي المعاصر لمصطلح الأمة كما ورد في السياسية الحديثة[21].

وعليه، فإن مصطلح الأمة كمصطلح قانوني وسياسي يستخدم للإشارة لجماعة مستقرة من الناس يرتبط أفرادها بروابط واضحة مثل اللغة، التاريخ، الجنس، الدين، أو متخيلة مثل المصالح المشتركة والغايات الواحدة، أو حتى النسب المشترك، ويقطنون بقعة من الأرض حتى لو لم يخضعوا لنظام سياسي معين، ولقد تم تخيلها على أساس، إنها محدودة وذات سيادة بطبيعتها، ولأن أعضاء الأمم، حتى أصغرها حجمًا، لن يتوصلوا قط إلى التعرف إلى بقية رفاقهم من الأعضاء، أو الالتقاء بهم أو حتى السماع عنهم، ومع ذلك فإن صورة جماعتهم تعيش في ذهن كل منهم، عبر حمولات التاريخ ومساراته المتعاقبة . أي هي كل المواطنين فهي الماضي والحاضر والمستقبل، فهي تسمو على الشعب الحالي للدولة، ووجودها يسمو على وجوده، لأنها توجد قبله ومعه وبعده.

---

[21] ينظر كل من:

ــ أحمد عطية الله : القاموس السياسي، القاهرة : دار النهضة العربية، ط 3، ص ص 122 ــ 122 .

ــ محمد محمود ربيع : موسوعة العلوم السياسية مرجع سبق ذكره، ص ص 121 ــ 122 .

ويتداخل مفهوم الأمة بتقسيمات مشابهة، فيتقاطع مع مفاهيم الشعب والقومية والعرق، تارة ويتمايز عنها تارة أخرى، كما تحكم قوانين الدول علاقة المصطلح والتداخل السابق مع مفاهيم المواطنة والجنسية، وهي أي الأمة التركيبة التي يتحقق فيها وبموجبها الامتداد القانوني والمتضامن بين الأجيال المتعاقبة ودوام وثبات المصالح الكبيرة المشتركة[22] .

ووفق هذا الإدراك فإن السيادة تكون بيد الأمة، والأمة هي شخصية قانونية مستقلة عن المواطنين الذين تتكون منهم، ولكن يمثل الأمة كشخص معنوي فئة من المواطنين ذات صفات محددة، لذلك نجدها لا تعبر عن إرادة المواطنين في الحاضر فقط، وإنما يدخل في تكوينها أعراف وقيم وصفات الماضي والمستقبل، ويترتب على هذا أن يكون الاقتراع ليس شاملًا لكل بالغي سن الرشد السياسي، وإنما يكون بالمواطنين الذين تتوفر فيهم شروط تتعلق بالعلم والثروة، والذين يستطيعون القيام بمسؤوليات اجتماعية.

وبناءً على ذلك يصبح هذا الاقتراع ليس حقا بل وظيفة، يقومون بها باسم الأمة ولصالحها، و تصبح واجبا، وهو يما يظهر أن الولاء الوطني في دولة الأمة قد ارتقى عبر ما تدل عليه تجارب الأنظمة السياسية، إلى مستوى أن العديد من الدول –لا سيما الليبرالية الغربية منها– والتي تشمل على مجموعات وطنية متعددة، تشير إلى إنها تنتمي إلي أمة، بينما يدعي البعض منها أن شعوبها تنحدر من أمة واحدة[23].

ويطرح هذا التصور فرضية أن السياسة داخل الدول وعبر أنظمتها تختلف بشكل واسع عن السياسة السائدة بين الدول، وهي فرضية ترتكز على مبدأ أن ولاء الشعب

---

[22] أمة : الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org

[23] جون بيلس : مرجع سبق ذكره، ص ص 604 ــ 605.

للأمة التي ينتهي إليها هو أقوى من أية ولاء آخر[24]، ولهذا، أن الحاجة إلى الدولة – الأمة هي التي تجعل مبادئ التضامن الاجتماعي وإعادة التوزيع مقبولة في الأنظمة السياسية الليبرالية، عموما، والتي من دونها لا يمكن للتماسك السياسي أن يتحقق، ومن متطلبات شروطه، خصوصا، أن تبقى محايدة تجاه الثقافات المتعددة، والجماعات المادون قومية الموجودة، وأن تمنع سيطرتها على الساحة العامة، وذلك لحماية حرية كل واحد، وألا تستعمل القوة لفرض اللحمة أو الوحدة الوطنية، بل عليها استعمال السلاح السلمي، سلاح الثقافة بمعناه الأوسع، وتشجيع وتنمية تعاطف خاص بين الأفراد ذوي القومية الواحدة[25] .

[24] جون بيلس : مرجع سبق ذكره، ص 605.

[25] (كاترين أودار : **ما الليبرالية؟** الأخلاق، السياسة، المجتمع، المركز العربي للأبحاث، 12ـــ7ـــ 2020 ‹ https://www.dohainstitute.org).

مبدأ الفصل بين السلطات

كانت بداية ظهور مبدأ الفصل بين السلطات مند الوقت الذي انشغل فيه الفلاسفة بتنظيم الدولة، فأفصح عن أنه يجب أن توزع وظائف الدولة و سلطاتها العامة على هيئات مختلفة، على أن يكون هناك توازن بينها، حتى لا يطغى سلطان هيئة على أخرى و تستبد بها. و ذلك لتجنب حدوث اضطرابات و تذمر بين أفراد الشعب، ولقد استمد هذا المبدأ أصله في الفلسفة الإغريقية، فأخذ مظهرا سياسيا أولا، فظهر على لسان أفلاطون وأرسطو وتلقفه كل من لوك ومونتيسكيو وروسو، فانتقل إلى الميدان التطبيقي على آثار الثورتين الفرنسية والأمريكية[26]، وهو أحد أهم الضمانات القانونية وأبرزها في مجال المحافظة على نفاذ القواعد الدستورية وضمان ذلك، إذ يقوم هذا المبدأ على دسترة اختصاصات كل سلطة على حده، ويعمل على تكريس الرقابة المتبادلة بينها وذلك في سبيل تحقيق التوازن المنشود الذي يتفادى به عدم تعسف أي سلطة أو تغولها على حساب السلطات الأخرى.

ولقد تعددت و كثرت التعريفات حول مبدأ الفصل بين السلطات، بالنظر إلى وجهة نظر كل مفكر إلى طبيعة هذا الفصل، وللإحاطة بمفهوم هذه التعاريف يستدعى التطرق الى مفهوم السلطة وعلاقتها بالقانون.

أولا- مفهوم السلطة:

تدل السلطة (كمصطلح سياسي) في اغلب الاحيان ظاهرة نوعية في المجتمع السياسي، غير أنها كظاهرة توجد في جميع الجماعات الاجتماعية، إنها ليست ظاهرة

[26] عبدالرزاق بحري : مبدأ الفصـــل بين السلطـــات كضمـــانة قانونية للرقابة على نفاذ القواعد الدستورية، مجلة الدراسات القانونية، www.asjp.cerist.dz Volume 6, Numéro 1, Pages 152-169

جوهرية أي لها بحد ذاتها جوهر متميز، وانما هي نتاج عوامل متعددة ومتفاعلة فيما بينها، وعليه فهي مشروطة بعوامل الوسط الاجتماعي والسياسي الذي توجد فيه .

وربما كان هذا الجانب في تكوين السلطة هو أحد العناصر الاساسية التي تدفع الى دراسة أنماط النظم السياسية عبر تنوع المجتمعات ودرجات تطوره، أما السلطة أو السلطات فهما: اصطلاح دستوري يقصد به وظائف الدولة الرئيسية، وهى تقسم تقليديا (منذ وضع منتسيكيو الفرنسي نظريته في كتابه روح الشرائع عام 1748) إلى ثلاث سلطات هي : السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وارتبط بهذه النظرية مبدأ سياسي ما زال قائما ومطبقا الى حد كبير مع اختلاف نظم الحكم في العالم وهو مبدأ " فصل السلطات " باعتبارها دعامة تقوم عليها الحرية السياسية.

أ- السلطة التشريعية، وهي الهيئة المنوط بها وضع القوانين في الدولة في حدود الإطار الدستوري،

ب- السلطة التنفيذية، وتعرف كذلك بالحكومة وهى الهيئة المنوط بها تنفيذ القوانين وعلى رأسها رئيس الدولة الأعلى كالملك أو الجمهورية .

ج- السلطة القضائية، وهي الهيئة المنوط بها تفسير القانون وتطبيقه، وتتمثل هذه السلطة في القضاء وأعضاء النيابة ومعاونيهم .

وتشير علاقة السلطة بالقانون إلى أن النشاط السياسي يدور حول تنظيم المجتمع، أي حول السلطة التي تدعى بأن لها الحق في كيفية تنظيم المجتمع، وكيفية تنظيم ذلك، ثم الوسائل التي تستخدمها .اما صيغة اقرار هذه النشاطات السياسة فهي التي ندعوها بالنظام السياسي، فالنظام السياسي هو الاطر القانونية للنشاطات السياسية، وهي مجموعة المؤسسات التي تحتوي النشاطات التي لها علاقة بالسلطة، سلطة تنظيم

المجتمع، ونقصد بالمؤسسات هنا لا بنيتها فحسب وانما أيضا الاعمال التي تقوم بها (مثال ذلك ان البرلمان هو مؤسسة وهو نشاط أيضا) ، فالنظام السياسي يشتمل على كل التفاعلات التي لها مساس باستعمال الاجبار المادي الشرعي، فهو لا يتضمن المؤسسات الحكومية كالهيئات التشريعية والقضائية والادارية فحسب وانما كل البنى في جوانبها السياسية، بما في ذلك البنى التقليدية في المجتمع كالقرابة والعشيرة والمجتمعات الصغيرة الضيقة.[27] ان استخدام الاجبار المادي قد يأخذ أشكالا مختلفة، ويطبق بصور متباينة .في بعض المجتمعات المحكومة بصراعات حادة حول الشرعية اما البلدان الرأسمالية، فان النظم السياسية فيها تحاول بكل وسيلة اخفاء الاجبار وراء واجهات شكلية .

و لكن المدرك أنه (أي مبدأ الفصل بين السلطات) يعتبر الضمان للحريات العامة والحقوق الفردية، وأيضا الضمان للتوازن بين السلطات الموكول إليها القيام بوظائف الدولة " تشريع، إدارة و قضاء " وذلك لمنع تمركز السلطة في يد شخص واحد أو حتى مؤسسة واحدة، وهذا يشير إلى أن التشريع سيكون ناقصا إذا ارتبط بعمل الحكومة بمفردها لأنها سوف تجعله لصالحها، ولخدمة مآربها، يقصد بذلك توزيع وظائف الدولة على هيئات منفصلة تستقل كل منها عن الأخرى في مباشرة وظيفتها، بحيث يتحقق داخل الدولة سلطة تشريعية تتمثل في وظيفة وضع القوانين، وسلطة تنفيذية تتمثل في مهمة تنفيذ القوانين، وسلطة قضائية تتمثل في مهمة الفصل في النزاعات والخصومات.

---

[27] صادق الأسود، ص 266– ص 270

أحمد عطية الله، ص ص 628–228.

ويجب أن لا يفهم من مبدأ الفصل بين السلطات بأن كل سلطة مستقلة عن السلطة الأخرى تمام الاستقلال، بحيث تكون كل منها بمعزل تام عن الأخرى، وإنما المقصود بهذا المبدأ هو دعم تركيز سلطات الدولة وتجميعها في يد هيئة واحدة بل توزيعها على هيئات منفصلة ومتساوية، بحيث لا يمنع هذا التوزيع والاتصال من تعاون ورقابة كل هيئة مع الأخرى.

والملاحظ، أن مبدأ الفصل بين السلطات الذي يوجد منبعه في الفكر القديم، وهو طريقة فنية دستورية للتوفيق بين أنواع الحكم القديمة، أما في الوقت المعاصر فهو يعتبر كطريقة أو كعامل للحفاظ على التوازن بين مختلف السلطات العامة، السلطة التشريعية والتنفيذية و القضائية، ومحاولة خلق التعاون فيما بينها، ولقد تأثر واضعو الدساتير في النظم السياسية الليبرالية الحديثة بمبدأ الفصل بين السلطات،

ثانيا- الفصل بين السلطات :

هو مصطلح صاغه المفكر السياسي الفرنسي مونتسكيو، وهو أحد مبادِئ الديمقراطية ونموذج للحكم الديمقراطي للدول.

تم تأسيس أول نموذج من الفصل بين السلطات من قبل الرومان القدماء ودخل حيز الاستخدام واسع النطاق في الجزء الأول من الجمهورية الرومانية

في إطار الفصل بين السلطات، تكون الدولة مقسمة إلى فروع أو سلطات، كل سلطة منفصلة ومستقلة في صلاحيات ومجالات المسؤولية. العادي تقسيم السلطات إلى السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية.

تُعد أنظمة الفصل التام بين السلطات رئاسية دائمًا، وذلك على الرغم من أن الأمر ليس كذلك من الناحية النظرية. هناك بعض الاستثناءات التاريخية، مثل نظام

حكومة المديرين الفرنسية الثورية. تقدم سويسرا اليوم مثالًا على فصل السلطات غير الرئاسي، والذي تديره سلطة تنفيذية مكونة من سبعة أعضاء تُدعى المجلس الفدرالي. يعين البرلمان المجلس الفدرالي (ولكنه لا يعتمد على البرلمان). ما تزال السلطة القضائية منفصلة عن السلطات الأخرى، وذلك على الرغم من عدم تمتعها بصلاحية المراجعة. والملاحظ، أن هذا الفصل يبدو خيالي و ليس حقيقي لأنه لا تلبث سلطة من السلطات لتسيطر على غيرها، كما أن خصائص السيادة ستظل مترابطة، وتشكل جسدا واحدا، وتقييم هذه الخصائص وفصلها غير ممكن لأنها تجعل الدولة غير قادرة على أداء مهامها، وأن توزيع السلطات يعني التهرب من المسؤولية و تحميلها لسلطة الأخرى .

وتبنوا الفصل المطلق الذي عرف تفسيرات متعارضة أدى في الأخير إلى إيجاد طريقتين:

1) الفصل المطلق : و نكون هنا بصدد نظام رئاسي . فالعرض من الفصل المطلق هو ضمان استقلال البرلمان عن الحكومة فالدولة مقسمة بين ثلاث سلطات ويحكم المبدأ ثلاث عناصر : المساواة و الإستقلال و التخصص.
2) أما أصحاب الفصل المرن فيعتبرون سلطات الدولة موزعة بين ثلاث، و لكل منها وظيفة متميزة، إلا أن هذا لا يعني إمكانية التعاون بين الهيئات والوظائف فالوزراء يمكن أن يختاروا من البرلمان و أحيانا كلهم.

ومن مزايا مبدأ الفصل بين السلطات، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- صيانة الحرية و منع الإستبداد.
- المساهمة في تحقيق الدولة القانونية.

– جني فوائد تقسيم وظائف الدولة.

أما الإنتقادات الموجهة لمبدأ الفصل بين السلطات و صور تطبيقه فهي تتخلص فيما يلي:

1) على أساس أن هذا المبدأ يستند وجوده إلى اعتبارات تاريخية و هي انتزاع السلطة التشريعية من الملوك و تقييد سلطاتهم و هو ما انتهت الحاجة إليه الآن و لا مانع من خضوع السلطة التنفيذية إلى سلطة تشريعية.
2) ذهب البعض إلى أن تطبيق هذا المبدأ لا يحقق عملا بل أنه غير ممكن، ذلك أن مزاولة خصائص السياسة بواسطة هيئات منفصلة و مستقلة عن بعضها البعض، لا يمكن تحقيقه، فهذه الخصائص شأنها شأن أعضاء الجسم البشري تتصل ببعضها اتصالا طبيعيا و قد وصل البعض إلى حد القول بأن هذا المبدأ يعتبر مبدأ وهميا، إذ لا تلبث إحدى السلطات أن تسيطر على بقية السلطات وتستبد بها[28] .

و في الرد على هذه الانتقادات نلاحظ أن جميعها تقوم على أساس أن المقصود من المبدأ هو الفصل التام بين السلطات، أي الفصل المطلق، و ذلك في الحقيقة غير صحيح . فالقول بالفصل بين السلطات لا يعني الفصل التام ببينها فلا بد من قيام نوع من التعاون و التنسيق بينها حتى تتمكن من مباشرة وظائفها وتحقيق أهدافها. بحيث تبقى كل سلطة مستقلة عن الاخرى، مع توفير نوع من الرقابة لكا سلطة على غيرها من السلطات بالقدر الضروري، الذي يمكن كل سلطة من الدفاع عن استقلالها عن غيرها.

[28] مروة ابو العلا : قراءة نقدية في مبدأ الفصل بين السلطات، 24 مايو، 2023 www.mohamah.net/law

3) و ذلك بأن تكون كل سلطة قادرة على أن توقف السلطات الأخرى عند الحدود التي تمس استقلالها . و ذلك كله من شأنه أن يؤدي إلى المحافظة على الحريات العامة و إلى تأمين و جودها[29].

و بهذا المفهوم لمبدأ هذا الفصل يلاحظ أن الدساتير تختلف فيما بينها في قدر السلطة التي تخولها كل من السلطتين التشريعية و التنفيذية، فقد يمنح الدستور السلطة التنفيذية قدرا أكبر من السلطات والامتيازات عن السلطة التشريعية. وفي هذه الحالة يكون نظام الحكم جمهوريا رئاسيا، بالنسبة للدول ذات النظام الجمهوري. أما إذا خول الدستور المجلس النيابي سلطانا أقوى و اكبر مما هو مخول للسلطة التنفيذية، فإن نظام الحكم، في هذه الحالة، يعرف باسم النظام المجلسي أو نظام حكومة الجمعية النيابية سلطات تنهار كافة الانتقادات التي وجهت إليه ... فالحاجة مازالت ماسة إليه، وهو يستهدف بالدرجة الأولى المحافظة على الحريات العامة وتأمينها ضد الاستبداد والتسلط الذي قد يقع من إحدى السلطات .

والجدير بالذكر هنا الإشارة الى موقف الفقه الإسلامي من مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقاتها، والتي يمكن القول أنها كانت متحققة في العصر الأول منذ ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي لوجود الرسول صلى الله عليه وسلم وان لو يوجد المبدأ ذاته حيث قامت دولة الإسلام على أساس التعاقد البيعة وقد ارتكزت الدولة على قواعد العدل وانه ليس من المنطقي أي تكون للإسلام شرعية ثم لا تكون له سلطة تطبق تلك الشريعة وتحمل الحاكم والمحكوم على العمل بها.

فالنظام الإسلامي لم يتغير عن قاعدة الفصل بين السلطات رغم نظرته الخاصة حول تكوينها واختصاصاتها ومسؤولياتها، ولا الحكام وقد ازدادت السلطة القضائية

[29] مروة ابو العلا :المرجع السابق

وضوحا بعد أن دون المجتهدون اجتهاداتهم و أخذها رجال القضاء مرجعا بل قد نجد أحيانا أن أحد طرفي الخصومة هو الخليفة ذاته أو الأمير

وعليه، فإن المساواة بين هيئات النظام، ثم تحول البعض منهم تدريجيا إلى فصل نسبي لتداخل الاختصاصات، مع رجحان الكفة لصالح رئيس الدولة في غالب الأحيان، و من خصائص هذا النظام أنه :

1) يقوم على فردية السلطة التنفيذية التي يتولاها رئيس منتخب و هو رئيس الحكومة، أيضا، وعلى الوزراء تطبيق السياسة العامة التي يضعها الرئيس، وهو صاحب الاختصاص في تعيينهم و عزلهم فرادى لإتقاء المسؤولية الجماعية .
2) يوزع الاختصاصات على أساس الفصل بين السلطات شبه المطلقة، ولا يجوز الجمع بين عضوية البرلمان و الحكومة بالنسبة للنواب.
3) ومن الأسس التي يقول عليها مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الديمقراطي
4) ضرورة وجود ثلاث سلطات أساسية في النظام السياسي، وهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية.
5) يتمتع إلى كل سلطة منها بصلاحيات واختصاصات أصيلة ومحددة في القانون الأساسي (الدستور).
6) يتمتع كل سلطة منها باستقلال نسبي عن الأخريات في عملها وفي آليات اتخاذ القرارات، وبما يسند لها من صلاحيات.
7) لا يجوز استئثار أي سلطة من السلطات الثلاث سابقة الذكر بصلاحيات مطلقة في تنفيذها للمهام الموكلة لها، بمعنى أن هناك ضمانا للحيلولة دون الاحتكار المطلق للسلطة في أي مجال من المجالات حتى لا يتم الاستبداد باستخدامها.

8) لالا بد من وجود رقابة متبادلة وفعالة بين السلطات الثلاث، بحيث تمارس كل منها صلاحياتها تحت رقابة السلطات الأخرى، ولضمان التزام كل سلطة بحدودها.

9) ان الفصل المقصود بين السلطات هو الفصل المتوازن في توزيع الصلاحيات والمسؤوليات، مع قيام قدر من التعاون فيما بينها لتنفيذ وظائفها في توافق وانسجام[30].

والغاية من هذه الأسس هو تقييد سلطات الرئيس بعدة قيود قانونية، منها تحديد مدة الرئاسة، وتجدد مرة واحدة فقط، وعدم جوازه المساس بحقوق المواطنين المحمية من طرف المحكمة العليا، و احترام اختصاصات الدويلات المشكلة للاتحاد، و التي يدخل ضمن اختصاصاتها كل ما هو غير محدد في الدستور، ضمن اختصاص السلطة المركزية.

وتستدعي الإشارة الى أن، أحد صور الديمقراطية النيابية و المعيار المميز لها، هو وجود سلطة تنفيذية، في بعض هذه النظم، مقسمة إلى قسمين، الحكومة التي يحق لها حل البرلمان، والبرلمان الذي يمكنه بدوره سحب الثقة منها، و ثانيا رئيس دولة ليس مسؤولا سياسيا، و قد مر هذا النظام بثلاث مراحل هي الملكية المقيدة والازدواجية البرلمانية والديمقراطية البرلمانية... الخ، وهذا ما يسمى النظام البرلماني أو نظام التعاون بين السلطات[31] .

---

[30] حكمت نبيل المصري : مبدأ الفصل بين السلطات وتأثيره على النظم الديمقراطية، المركز الديمقراطي العربي، جامعة الأزهر – غزة، فلسطين 7 ــ 3ــ 2017 https://democraticac.de .

[31] علي بوخالفة باديس، مرجع سبق ذكره.

وعلى العموم، يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات من أهم المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية، ويقضي هذا المبدأ بتوزيع السلطة على هيئات متعددة لحماية الحريات ومنع الاستبداد، غير أن مدى الفصل بين السلطات مازال يختلف من نظام سياسي إلى آخر، فهو فصل مرن في الأنظمة البرلمانية وفصل شبه جامد في الأنظمة الرئاسية، وفصل اقرب إلى المرونة أو الجمود في الأنظمة المختلطة، التي تأخذ من أسس النظام البرلماني وأسس النظام الرئاسي.

النظام البرلماني

أولا- البرلمان :

يتطلب إدراك مفهوم البرلمان وأهمية وجوده ووظائفه في الدولة، لأن مشاركة المواطنين في الحياة السياسية عبر النظام البرلماني قد تأخذ صورا متعددة، حسب الظروف الثقافية والتقاليد الاجتماعية وطبيعة الدولة .ورغم أن أهم وأحدث صور تلك المشاركة هي اختيار المواطنين مجموعة من النواب الذين يمثلونهم ويعبرون عن آرائهم، أي تكوين البرلمانات المنتخبة، إلا أن بعض المجتمعات قد تستعيض عن ذلك بأساليب أخرى لذلك فتعمد الى تشكيل مجالس استشارية تضم مجموعة من القيادات الاجتماعية والرموز والشخصيات العامة بغرض التشاور في شؤون الحكم[32].

والجدير بالذكر أن كلمة برلمان وهي: من أصل فرنسي، كان يقصد بها في بادئ الأمر أي اجتماع بعقد للبحث والمشاورة، وأطلقت كذلك على المحاكم العليا، كما أطلقت بصفة أخص على مجلس نواب مدينة باريس الذي لعب دورا في الأزمة التي انتهت الى قيام الثورة الفرنسية عام 1789، وأصبحت كلمة برلمان تستخدم في اللغات المختلفة بمعنى المجالس النيابية العليا التي تمثل السلطة التشريعية في البلاد، وهي التي من تتألف من مجلس واحد منتخب بشروط خاصة أو مجلسين ويعرف الأول بمجلس النواب او مجلس العموم او المجلس الادنى ويعرف الثاني بمجلس الأعيان أو الشيوخ أو المجلس الأعلى[33]، وعموما، يخلص فقهاء القانون إلى أن البرلمان: هو

---

[32] حنا عيسى : مفهوم البرلمان وأهمية وجوده ووظائفه أمد للإعلام 2021-02-14، نقلا عن: خليل حسين : البرلمان – النشأة والخصائص الشكل والوظائف، قسم الدراسات في مجلس النواب ويكبيديا، الموسوعة الحرة، البرلمان.

[33] أحمد عطية الله مرجع سبق ذكره

مؤسسة سياسية رسمية أو حكومية يناط بها سن القوانين أو التشريعات والذي يطلق عليه تسميات مختلفة حسب كل دولة مثل" مجلس النواب"، " المجلس التشريعي " "مجلس الشعب "،" مجلس الأمة" أو الجمعية الوطنية، أو "المؤتمر العام الوطني".

ومنذ ذلك التاريخ أخذ البرلمان في الذيوع والانتشار لدرجة ان كل دول العالم المعاصر – عدا استثناءات قليلة – بها برلمانات، ومن الناحية البنائية، فقد تأثر بموقع الدولة ومساحتها وحجم سكانها ومدى تجانسهم، ويتفاوت عدد أعضاء البرلمان حيث يقل عن المائة في بعض الدول، فيما يبلغ عدة مئات في دول أخرى .ويتمتع عضو البرلمان بحصانة تكفل أداء دوره بحرية دون خشية من الوقوع تحت طائلة العقاب أو اللوم، وإن كانت هذه الحصانة لا تمنع مساءلته أو محاسبته من قبل البرلمان ذاته . والمعتاد أن يختار اعضاء البرلمان ذي المجلس الواحد، وكذا أعضاء المجلس الأدنى بالاقتراع السري المباشر في حين يختار اعضاء المجلس الأعلى بالوراثة أو بالانتخاب او بالتعيين .

وهناك حد اقصى للفصل التشريعي، وإن كان يجوز الرئيس الدولة في عديد من النظم حل البرلمان قبل إكمال مدته وفي بعض الدول يكون الحل بيد البرلمان ذاته، وتتكون في داخل البرلمان لجان أغلبها دائم، وبعضها مؤقت وهذه وتلك بمثابة لجان عمل مصغرة تتولى فحص ودراسة الموضوعات التي تحال إليها بأناة وروية، وبالخصوص تلك التي تقدمها الحكومة داخل اللجان المختصة، ومناقشتها والتصويت عليها، ويمارس البرلمان دوره الرقابي عبر آليات عديدة، وعبر تمتعه بثلاث مهام هي التشريع والرقابة على أعمال الحكومة وتمثيل الشعب أمامها . وذلك بوساطة مبدأ المداولات العامة والسؤال والاستجواب والرقابة المانية والتحقيق.

تشير المراجعة التاريخية الى تنوع الدوافع التي كانت وراء نشأة البرلمان وتطوره في مناطق العالم المختلفة .وقد أصبحت تلك الدوافع في مجملها أساسا للوظائف التي تمارسها البرلمانات، وهي التمثيل، أو النيابة عن الشعب، وبناء الدولة القومية، وتسوية الخلافات بين الفئات والقوى الاجتماعية بالطرق السلمية وعن طريق مبدأ حكم الأغلبية .ففي الكثير من الدول الغربية، ظهر البرلمان في إطار تحولات اجتماعية واقتصادية واسعة، ومع تطور أفكار الحرية السياسية وظهور الأحزاب وتعددها، أصبح البرلمان هو الساحة التي تتنافس فيها تلك الأحزاب والتيارات السياسية، وتسعى للوصول الى الأغلبية، وبالتالي تشكيل الحكومة .

أما في الدول النامية، فقد كان هناك دافع إضافي لتأسيس البرلمانات، وهو بناء الدولة القومية، وتأكيد الهوية الوطنية المشتركة لأبناء الدولة الواحدة.

والملاحظ عبر مسيرة التطور السياسي، فإن البرلمانات تساهم في تشكيل الرأي العام، وبلورة الاتجاهات السياسية العامة حول النظام السياسي، وأداء أجهزة الدولة . وباعتبارها هياكل نيابية، فإن البرلمانات لديها الفرصة في التأثير على مختلف الاتجاهات والتيارات السياسية المتباينة داخل الدولة، والتأثير بالتالي في الرأي العام ككل ولا يقتصر تأثير البرلمان في الرأي العام على النطاق الداخلي وإنما قد يمتد الى النطاق الخارجي، فيما يسمى الدبلوماسية الشعبية، التي أصبحت إحدى العلامات البارزة في العلاقات الدولية المعاصرة، واستطاعت أن تشكل قنوات تأثير على الرأي العام الدولي .وتتميز الدبلوماسية البرلمانية بالمرونة والحركية، فهي لا تتم بين أشخاص رسميين يعبرون عن وجهة نظر جامدة للدولة، أو يحملون أوراق تفويض في مسائل معينة، وإنما بين أحزاب هذه الأحزاب في الحكم أم لا أ وقوى سياسية متباينة في برامجها وأهدافها في داخل دولها، بغض النظر عن كون أن فاعليته لا، أي أن

فاعليته لا تتوقف فقط على تطبيق الإجراءات الداخلية، بل ترتبط مع العالم الخارجي[34].

ثانيا- النظام البرلماني:

يعتبر هذا النظام أحد تطبيقات الديمقراطية النيابية .وهو يقوم على الفصل المرن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فهناك برلمان يضطلع بمهمة سن التشريعات ووزارة تضطلع بمهمة تنفيذها .وهناك في الوقت نفسه تداخل وتعاون وتوازن بين البرلمان والوزارة.

وهو نموذج يقوم على (التوازن والتعاون والرقابة المتبادلة) بين السلطات الثلاثة، التشريعية والتنفيذية والقضائية، أي أنه نظام حكومة ينقسم فيه الحكم بين مؤسستين أحدهما الحكومة أو مجلس الوزراء وثانيهما البرلمان الذي يتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب مباشرة ومنه تنبثق الحكومة، ويجوز فيه البرلمان الثقة عن الحكومة، كما يجوز للحكومة حل البرلمان، فهو إذا نظام يعتمد التعاون والتوازن بين السلطات، وعلى مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، وبشكل موجز يمكن تعريف النظام البرلماني بأنه ذلك النظام الذي يتضح فيه بوضوح التوازن والتعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية .[35]

---

[34] لمزيد من التوضيح ينظر كل من:

– حنا عيسى: مرجع سبق ذكره.

– روبرت مليتينارا: نحو مفهومة جديد للعمل البرلماني يناسب الديمقراطيات الحديثة.

نقلا عن: علي الصاوي: الإصلاح البرلماني، جامعة القاهرة، مصر 2002، ص ص 57–60.

[35] موقع أسود البيزنس النظام البرلماني – تعريفه وخصائصه ومميزاته وعيوبه http://www.marifa.org

ليس الهدف من الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أن تقف هاتين السلطتين أمام الأخرى موقف الخصومة، إنما الهدف منهما يكمن في الأساس في تحقيق التعاون والتوازن بينهما، بما يكفل تطبيق القواعد الدستورية ذات الصلة بالعمل التشريعي والتنفيذي، وهو عادة له إطاره المحكم المنضبط بأحكام الدستور، والذي يحدد لكل سلطة وظائفها ومهامها وكيفية تعاونها مع غيرها من السلطات، ذلك التعاون الذي يجب أن يكون تعاوناً معلن الهدف والإطار والمضمون وليس تعاوناً بطريق التفاهم غير المعلن، حتى يأخذ بمبادئ النظام البرلماني بشكل كامل، هو أقرب للصواب لأنه يقيم العلاقة بين السلطات على أساس من التوازن والتعاون والرقابة المتبادلة، والتي تؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود من هذا المبدأ، إلا وهو حماية حقوق وحريات الأفراد.[36]

والنظام البرلماني نوعان، يتمثلان في ما يلي :

أ) نظام مزدوج المسؤولية: بحيث تكون فيه الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، وتستمد شرعيتها وقوتها منه، كما أن الحكومة كذلك تكون مسؤولة أمام رئيس الدولة .

ب) نظام أحادي المسؤولية: وهو النظام السائد في أغلب الدول الأوروبية، بحيث تكون فيه الحكومة مسؤولة أمام البرلمان فقط كما أن الرئيس يتمتع بصلاحيات محدودة وبعضها شرفي .

ويتسم النظام البرلماني بعدد من الخصائص : من أهمها [37]:

[36] خشايمية: النظام البرلماني – جامعة 08 ماي 1945 – الجزائر http://www.kantoula.org

[37] محمد محمود دربيع وآخرون موسوعة العلوم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 521.

1) وجود برلمان منتخب من الشعب، ويتمتع بسلطة حقيقية في مجالي التشريع والرقابة على الوزارة (أو الحكومة).
2) الفصل بين منصب رئيس الدولة ومنصب رئيس الحكومة ويتولى رئيس الدولة منصبه إما بالوراثة (يسمى حينئذ ملكاً / ملكة أميراً، امبراطوراً) وإما عن طريق الانتخاب المباشر أو غير المباشر (يسمى حينئذ رئيس جمهورية).
3) كقاعدة عامة رئيس الدولة يملك ولا يحكم، فالغالب أنه مجرد رمز وبدون سلطات فعلية، وبالتالي فهو غير مسؤول وبهذا الصدد، يلاحظ ان رئيس الدولة في الأنظمة الملكية غير مسؤول سياسياً وجنائياً، اما في النظم الجمهورية، فالأصل أنه لا يسال سياسياً إلا إذا قضى الدستور بغير ذلك . ولهذا لا يكفي توقيعه لسريان قرار ما، وإنما لا بد أن يوقع عليه أيضا رئيس الوزراء والوزير المختص في بعض الأحيان .
4) السلطة التنفيذية تباشرها وزارة / حكومة مسؤولة، ويتولى رئيس الدولة تعيين رئيس الوزراء /الحكومة .

وفي النظم الحزبية، يغلب أن يكون هذا الأخير زعيم الحزب الفائز بالأغلبية في البرلمان .فإذا لم يظفر أحد الأحزاب بأغلبية واضحة أصبح رئيس الدولة حراً في اختيار شخص رئيس الوزراء، ويتولى رئيس الوزراء اختيار وزرائه. وإذا كان الأمر يتطلب موافقة رئيس الدولة على تعيين الوزراء، فإن هذه الموافقة تظل محض شكلية.

5) الوزراء وحدة متضامنة فرئيس الوزراء والوزراء يعملون جميعاً بروح الفريق وبشكل تضامني .وكل واحد منهم مسؤول امام البرلمان والراي العام عن سياسة الوزارة ككل، وهذه الصفة التضامنية للوزارة تستلزم عدم تناقض الوزراء فيما

يصدرونه من تصريحات، وعدم تصويتهم في داخل البرلمان ضد مشروعات القوانين المحالة من الحكومة .

6) وجود تداخل ورقابة متبادلة بين البرلمان والوزارة.

وعلى العموم يمكن تلخيصها في ازدواجية السلطة التنفيذية والفصل بين منصبي رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء، وتركز السلطة الفعلية فى مجلس الوزراء وليس رئاسة الدولة، ورجحان كفة السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، ووجود تداخل كبيرين السلطتين التشريعية والتنفيذية بطريقة قد يصبح الفصل بينهما صعبا، كما تضع الكثير من الأنظمة نسبا مختلفة لتنظيم تلك الممارسات لما لها من تأثير على استقرار العملية السياسية .

والملاحظ، في عدم وجود أي دور بارز لرئيس الدولة في النظام السياسي البرلماني لكونه منصبا شرفياً غير مؤثر سياسيا، بينما يكون رئيس مجلس الوزراء على رأس الجهاز التنفيذي. كما تقوم معايير النظام البرلماني (المعيار التقليدي أو نظرية التعاون) على التوازن الخارجي، والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فكل منهما يتمتع بوسائل تؤثر على الآخر، حيث البرلمان يحق له مراقبة الحكومة وتقرير المسؤولية السياسية، ولرئيس السلطة التنفيذية سلطة حل البرلمان والاحتكام للأمة، أما التوازن الداخلي من خلال البنية التركيبية، حيث يتكون البرلمان من مجلسين أحدهما ينتخب أعضاؤه بواسطة الاقتراع العام، والآخر ينتخب أعضاؤه بطريقة غير مباشرة، أو يعينون كذلك السلطة التنفيذية، وهو لا يمارس سوى سلطات شكلية، وحكومة يسيرها وزير أول مسؤول أمام البرلمان، أما التعاون فيتجلى في مشاركة الحكومة في العملية التشريعية نظام برلماني.

وعلى الرغم من أن الحكومات في هذا النظام لا تتسم في غالبتها بالاستقرار، كما إنها تعاني من صعوبة الحصول على التأييد القوي من الأحزاب أو من الشعب .فإنها تتميز بالعلاقات المرنة بين السلطات الثلاث السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وأيضا استقلالية السلطات مع بعض التداخل .

إذا فهو نظام حكم يُشكل فيه الوزراء في الفرع التنفيذي من البرلمان، ويكون مسؤولاً أمام هذه الهيئة، بحيث أن السلطتين التنفيذية والتشريعية متشابكة .في مثل هذا النظام، يكون رئيس الحكومة بطبيعة الحال الرئيس التنفيذي وكبير البرلمانيين على حد سواء هو اقرب للصواب لأنه يقيم العلاقة بين السلطات على أساس من التوازن والتعاون والرقابة المتبادلة، والتي تؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود من هذا المبدأ، إلا وهو حماية حقوق وحريات الأفراد .[38]

[38] ينظر: نظام برلماني: https://ar.irakipedia.org/wiki/65
http://www.kantoula.org

النظام الرئاسي

أولا- الرئيس :

تشير كلمة الرئيس (كمصطلح سياسي) الى لقب يطلق على رأس الدولة و/أو رؤساء الحكومات في الدول التي تُحكم بنظام حكم جمهوري، والذي يرمز اليه بمصطلح رئيس الجمهورية باعتباره يمثل أعلى هيئة تنفيذية ترأس الدولة، ورمز وحدة الوطن، ويسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال البلاد ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور، ويحمل هذا الاسم أيضا موظف يرأس هيئة تشريعية في الدولة[39].

يختلف المدلول باختلاف النظام .في النظام الرئاسي يكون رئيس الدولة هو الرئيس نفسه ويعتبر التجسيد الرمزي للأمة .لكن في الأنظمة البرلمانية ليس الرئيس رئيس الوزراء لكنه شخصية متسامية على السياسة وتمثل الأمة كافة .ولا تعدو وظيفة الرئيس في هذه الأنظمة الحضور في المراسيم . وقد تكون سلطتهما الفعلية محدودة لكن قد تكون لهما سلطة رمزية .

وفي معظم الحالات يتم انتخاب رئيس الجمهورية، إما عن طريق الاقتراع العمومي المباشر (من جميع الناخبين)، أو عن طريق الاقتراع غير المباشر أو بواسطة البرلمان أو أحد دوائره، أو بواسطة هيئة انتخابية يمكن أن تعين نفسها[40] .

---

[39] https://www.almaany.com/ar/dict

[40] **د .عمارة فتيحة، مسؤولية رئيس الجمهورية**، مجلة الكوفة العدد 5 – جامعة الكوفة – العراق، ص ص 139-140. Iraqi Academic Scientific Journals https://www.iasj.net

رؤساء السلطة التنفيذية السياسية لهم أسماء وألقاب متعددة، وواجباتهم وسلطاتهم تتباين بشكل كبير . فحتى وظائف وسلطات العدد القليل المتبقي من الملوك تختلف بشكل بارز بعض رؤساء السلطة التنفيذية السياسية يُطلق عليهم لقب رئيس جمهورية، ولكن سلطاتهم ووظائفهم قد تختلف اختلافاً كبيراً .بعض رؤساء السلطة التنفيذية السياسية يسمون رؤساء وزراء والبعض يسمى رئيس اللجنة، وقد تكون رئاسة السلطة التنفيذية السياسية جماعية مثل مجلس الوزراء أو المكتب السياسي أو مجلس الرئاسة.

إن الألقاب لا تحدد الوظائف التي يؤديها هؤلاء المسؤولون، ولكن يمكن التمييز بين رؤساء السلطة التنفيذية السياسية تكون لديهم فعالية فقط حالة ما تكون لديهم سلطة وقوة حقيقية وأصيلة لسن وتطبيق القوانين واللوائح .وإذا لم تكن لديهم هذه السلطات، فهم رؤساء رمزيون وشرفيون في النظم الرئاسية، في كل الأحوال تقريباً، يتولى نفس الشخص، أي رئيس الجمهورية، الأدوار الرمزية الشرفية والأدوار الفعالة.

إن تصنيف النظم السياسية وفقاً لمعيار الرئاسة الفردية أو الجماعية هو أمر أكثر تعقيداً إلى حد ما، عادة ما يهيمن رئيس الوزراء على مجلس الوزراء في أوقات الحرب والطوارئ، كما أن رؤساء الوزراء الأقوياء قد يهيمنون على المجلس حتى في الظروف العادية .

وعلى الرغم من أننا قد ننظر إلى رئاسة السلطة التنفيذية السياسية على أنها رئاسة فردية أو جماعية، فإننا نتحدث عن توزيع القوة والسلطة داخلها، وليس الاهتمام فقط بعدد من بيدهم هذه السلطة. فكل السلطات التنفيذية تتكون من عدة أعضاء فهي تتكون من المسؤولين المنتخبين والمعينين الذين لديهم سلطات لصنع السياسة العامة.

أما فيما يتعلق برؤساء السلطة التنفيذية الرمزيين والشرفيين هم أساساً رؤساء شرفيون ورمزيون ولكنهم يتمتعون أحياناً بسلطات سياسية، فهم رموز حية للاستمرارية التاريخية للدولة والأمة[41] .

وعلى العموم المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية تبين أن السلطة تتجسد في شخص رئيس الجمهورية حيث يعتبر المحرك الحقيقي والمسير الرئيسي للسلطة ولما كان رئيس الجمهورية يتمتع بسلطات واسعة ومتنوعة، ولهذا وجب تحديد مدى تواجد هذه المسؤولية، وحتى وإن كان الدستور يعدم هذه المسؤولية بعدم التنصيص عليها فإنه بإمكان إقامة المسؤولية السياسية عبر العلاقة بين ممثل السلطة التنفيذية المجسدة في شخص رئيس الجمهورية من جهة، والسلطة التشريعية من جهة أخرى وهي في العديد من الممارسات تعتبر محل جدل دائم عند وضع الدساتير، نتيجة خضوعها لطبيعة النظام السياسي، حيث يتضح النظام الرئاسي من خلال التنفيذية في يد رئيس الجمهورية المنتخب من الشعب، أما النظام البرلماني تكون فيه السلطتين.

ثانيا- النظام الرئاسي :

يقصد بالنظام الرئاسي من الناحية النظرية، النظام الذي يقوم على أساس الاستقلال المطلق بين السلطات مع التوازن و المساواة فيما بينها، و تعود النشأة التاريخية إلى هذا النظام إلى دستور الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1789.

يقوم النظام الرئاسي على ركنين :

[41] جبرائيل الموتد، وآخرون، السياسة المقارنة، إطار خطاوي، جامعه قار يونس – بنغازي – ليبيا ص ص262–264.

1 ــ فردية السلطة التنفيذية:

يكون رئيس الدولة منتخب من قبل الشعب، وهو الذي يمارس السلطة التنفيذية بصفة فعلية، وتتمثل مظاهر هذه السلطة في إن الرئيس يجمع ما بين منصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة في نفس الوقت، ومعنى ذلك عدم وجود مجلس وزراء بالمعنى القانوني، أي المجلس المتضامن الذي يتداول في قضايا السلطة التنفيذية، ويتخذ القرارات بالأغلبية، ففي النظام الرئاسي إجماع رئيس الدولة مع الوزراء، وهي صيغة من قبل التشاور والمداولة فقط، فالقرار النهائي يتخذه الرئيس بمفرده، كما ينفرد الرئيس بتعيين الوزراء وعزلهم، وكذلك تحقق المسؤولية الوزارية الفردية لكل وزير على حدا.

خضوع الوزراء لسياسة الرئيس فهذا الأخير هو الذي يتولى تحديد السياسة العامة للدولة و الحكومة و مهمة الوزراء هي تطبيق هذه السياسة[42].

2- توازن واستقلال السلطات العامة:

يقوم النظام الرئاسي ــنظرياــ على مبدأ توازن واستقلال الهيئات عن بعضها البعض، دون وجود علاقة تعاون بين السلطتين :

مظاهر استقلال السلطة التنفيذية :تستقل السلطة التنفيذية في أداء مهامها استقلال شبه مطلق، فالرئيس يمارس الوظيفة التنفيذية و يقرر على قدم المساواة مع البرلمان فهو يستمد سلطته المباشرة من الشعب و كذلك ينفرد بتعين الوزراء، وإقالتهم و تقرير مسؤوليتهم أمامه فلا يكون لهؤلاء الوزراء أية علاقة مباشرة مع البرلمان. فلا يحق

---

[42] جباري لحسن بن الزين :الطبيعة القانونية للنظام الرئاسي ودوره في تجسيد قيم الديمقراطية، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، م6، ع2، ديسمبر 2020، ص ص 44 ــ 58 .https://www.asjp.cerist.dz

لهم الجمع منصب وزير و نائب في البرلمان و لا يحق لهذا الأخير مساءلة أو استجواب أو محاسبة الوزراء أو سحب الثقة منهم.

مظاهر استقلال السلطة التشريعية :تستقل السلطة التشريعية في أداء وظيفتها دون إشراك السلطة التنفيذية معها، فلا يحق لرئيس الدولة دعوة البرلمان إلى الانعقاد أو تأجيل اجتماعه أو إنهاءه، كما لا يحق له حل البرلمان و لا التقدم باقتراح مشاريع القوانين و لا يحق للوزراء حضور اجتماع البرلمان بصفتهم الوزارية.

لكن من الناحية العملية فإن الكفة تميل لرئيس الدولة لانتخابه من قبل الشعب وبتركيز السلطة التنفيذية بيديه.

و كذلك من ناحية الفصل بين السلطتين هناك بعض الاستثناءات فلرئيس الدولة حق الاعتراض التوفيقي على مشاريع القوانين التي وافق عليها البرلمان تعيين بعض كبار موظفي الدولة [43]، ويميل باتجاه النظام الرئاسي الذي يجد مثاله الحي في العديد من أنظمة الحكم في الدول الليبرالية الغربية الى التميز باستقلال كل هيئة عن الأخرى إلى أقصى درجة ممكنة، وهو الأمر الذي لا يحقق التعاون بين هذه الهيئات، فرئيس الدولة هو صاحب السلطة الفعلية في ميدان السلطة التنفيذية، وهو رئيس الحكومة في الوقت نفسه، مما يستتبع عدم وجود رئيس مجلس وزراء، ويعتبر الوزراء معه مجرد أداة لتنفيذ سياسته، وله أن يجبرهم على ذلك، وهم فردياً مسؤولون أمامه، كذلك فإنه لا يوجد تعاون بين السلطات، فالسلطة التشريعية تستقل بمباشرة اختصاصاتها عن السلطة التنفيذية، التي تستقل بدورها في ممارسة اختصاصها عن السلطة الأولى، ويجري

[43] جباري لحسن : مرجع سبق ذكره.

اختيار رئيس الدولة عن طريق انتخاب الشعب له، وبذلك يستمد سلطته من الشعب مباشرة وليس من البرلمان[44].

ويقوم النظام الرئاسي على مجموعة من الأسس والمتطلبات التي يتميز بها عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى، ويمكن الإشارة إلى

1) ووجود رئيس دولة منتخب من قبل الشعب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

2) الفصل شبه المطلق بين السلطات.

3) يتكون اختيار الوزراء "الحكومة" بيد رئيس الدولة دون تدخل من السلطات الأخرى ويكونون مسؤولون أمامه فقط.

4) المرونة الحزبية.

والملاحظ، أن جوهر هذا النظام هو الفصل الجامد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مع استقلال السلطة القضائية عنهما معا، كما تتمثل ملامحه العامة في تركيز السلطة التنفيذية في يد رئيس منتخب من الشعب مباشرة ويجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة .وينتخب الرئيس لمدة معينة، وهو وحده الذي يملك سلطة تعيين وعزل ومحاسبة الوزراء الذين يسألون أمامه كل عن أعمال وزارته. وهم ليسوا اعضاء في البرلمان، وليس لهم بالتالي حق حضور جلساته بصفتهم هذه .وعليه، فإن للوزير في النظام الرئاسي صفة تنفيذية فقط وليسوا مسؤولين سياسيا امام البرلمان الذي لا يحق له أن يتدخل في اختصاصهم أو يسألهم عن أعمالهم أو يعزلهم، وهم مضطرون إلى حضور اجتماعات اللجان البرلمانية بهدف اقناع اعضائها بأهمية سن تشريعات معينة.

---

[44] الأنظمة السياسية المقارنة https://cte.univ-setif2.dz

– يتوافر للسلطة القضائية استقلال حقيقي عن السلطتين التشريعية والتنفيذية . فالقضاة إما يختارون الشعب أو يعينون بأسلوب خاص يضمن لهم الاستقلال إعمالا لمبدأ فصل السلطات الذي يحكم النظام الرئاسي .

ويرى كثيرون أن النظام الرئاسي، بخصائصه أنفة البيان، لا يساعد على تشكيل حكومة مسؤولة ذات سياسية عامة متماسكة .وأن الفصل الجامد بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لا يتحقق كثيراً في العمل، فهناك نوع من التعاون بل بالتالي يبقى الرئيس في منصبه للمدة المحددة دستورياً ولا يترك منصبه قبل المدة الدستورية إلا إذا الم به مرض اقعده عن العمل، أو إذا اتهمه البرلمان بالخيانة وأدائه، وهذا أمر نادر الحدوث على أي حال[45] .

وللدلالة، فإن توافر درجة عالية من المرونة الحزبية، يعود إلى عدم التصويت ككتلة حزبية واحدة، أي إن الأحزاب فيه لا تقوم على قاعدة ايدلوجية واجتماعية، وإنما تهدف إلى السيطرة على بعض المكاسب الإدارية والسياسية، وعلى الرغم من ذلك فهو يشتمل على العديد من المزايا، منها : توفير الاستقرار السياسي لمرحلة انتخابية كاملة، وتأمين استقرار الحكومة بغض النظر عن الاتجاهات الحزبية المعارضة، كما يوفر فرصة أفضل لعمل الحكومة، وحرية الحكومة، وفي المقابل يوفر للبرلمان حرية الحركة والمناقشة، وإن الرئيس يتمتع في هذا النظام بشعبية كبيرة وهيبة مهمة لأنه مرشح الأمة ومنتخب من قبلها بشكل مباشر، وهذا ما يعفيه من الولاءات الضيقة.

[45] محمد محمود ربيع وآخرون: موسوعة العلوم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ص 520–521.

كما تشوب النظام الرئاسي بعض النقائص، من بينها صعوبة تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، لأن الاتصال فيما بينها يمثل اتصالاً عضويا، وإنه يلغي مبدأ المسؤولية السياسية، وصعوبة معرفة من المسؤول الحقيقي عن الخطأ.

وبالمحصلة، فإن النظام الرئاسي ما يزال يعد الأنموذج الأكثر شيوعا في الدساتير المقارنة، وإنه يعزز مبدأ التداول على السلطة، ويساهم في تجاوز أخطاء الأنظمة السابقة، ...، وإنه الأفضل تعبيرا عن طموحات الشعوب في التوافق، وعن توفير أفضل السبل للرقي بها نحو حياة جماعية أفضل.

نظام حكومة الجمعية

أولا- الجمعية :

إن الإشكالية القانونية والسياسية لمصطلح " جمعية" تجعل من الصعب إعطاء مفهوم دقيق ومحدد للسياق النوعي للجمعية، وبالتالي تعريفها دون اللجوء إلى قراءة متعددة تتأرجح بين اللفظ اللغوي والمفهوم العلمي. قراءة تجعله مفهوما يتلون حسب الثقافات والمرجعيات، ويأخذ دلالاته حسب المنظور الذي يتناول عبره. ومن هذا المنطلق المتذبذب يمكن إبراز بعض السياقات التي يعالج في إطارها مفهوم الجمعية[46]؛ الذى يدل لغة على وجود طائفة تتألَّف من أعضاء لِغَرض خاصٍّ، وفكرة مشتركة، ومفهوما على إنها مجموعة من الأشخاص يُطلق عليهم الأعضاء، تحكمهم مجموعة من القوانين والقواعد، يسعون بشكل جماعي منظم من خلال أنشطة تعاونيّة وتحت إشراف شخص واحد لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المشتركة، ضمن فترة زمنيّة محددة، يَنْتَظِمُونَ فِي عَمَلٍ جَمَاعِيٍّ مُشْتَرَكٍ حَسَبَ قَانُونٍ دَاخِلِيٍّ لِهَدَفٍ وَمَقْصَدٍ مُعَيَّنَيْنِ، أي **هي تجمع من الأشخاص الطبيعيين و/أو الأشخاص المعنويين يتأسس على قاعدة تعاقدية لمدة قد تكون محدودة أو غير محدودة،**

وتعدد أشكال وأنواع الجمعيّات ومنها: الجمعية الإسلاميّة، والجمعيّة العلميّة، والجمعيّة الأدبيّة، والسياسية، وتعتمد على إنشاء تجميع ومشاركة الكفاءات والموارد لمختلف أعضائها من أجل توفير وتقديم الخدمات المتعددة للمجتمع، وهي تقسم الى جمعيّات دائمة مثل التي تُعنى بشؤون الدولة، وجمعية مؤقتة مثل جمعيّة الإغاثة من الفيضانات تنتهي مهمتها بانتهاء عملية الإغاثة.

[46] محمد البكوري مفهوم الجمعية وسياقات تعريفه، دار ناشري للنشر الإلكتروني /ديسمبر 2016
https://www.nashiri.net/index.php/articles/intellect-and-philosoph

لا بُدَّ من التفريق بين الجمعيَّات وأي تجمع آخر غير تطوعي، مثل التجمعات العشائريَّة، والطائفيَّة، والمجتمعيَّة، والطبقات الاجتماعيَّة، ولا بُدَّ من التفريق بين الجمعيَّات وأي مجموعات وفرق عمل أخرى غير رسميَّة، بالإضافة إلى أنّها قد تقوم على أساس الحكم الذاتي غير العشائري مثل التجمعات في الاتحادات وما يوازيها.

وعلى المستوى السياسي تشكل السلطة ونوع الحكم بحيث تقوم الجمعيَّات على أساس الحكم الذاتي بما يتعلق بشؤون الدولة، أو على أساس الحكم شبه الذاتي.

نستنتج مما سبق، بأنَّ الجمعيات تُعد تجمعًا يقوم بشكل أساسي على الأشخاص الذين هم جزءٌ من المجتمع، حيث يجتمعون بشكل رسمي على غاية مشتركة أو أهداف محددة، ويسعون معًا من أجل تحقيقها[47].

[47] نور الدويري، مفهوم الجمعية، 15 .7 .2023على الموقع: https://mawdoo3.com/مفهوم_الجمعية
ولمزيد من الإطلاع على أنواع الجمعيات واهدافها : ينظر : أحمد عطية : القاموس السياسي، دار النهضة الربية، مصر، ص ص 394 ــ 398 .

ثانيا- سويسرا:

سويسرا بالألمانية die Schweiz، بالفرنسية la Suisse، بالإيطالية Svizzera، بالرومانشية Svizra ورسميا الاتحاد السويسري هي جمهورية فيدرالية تتكون من 26 كانتونًا، مع برن عاصمةً ومقراً للسلطات الاتحادية. تقع سويسرا في أوروبا الغربية، حيث تحدها ألمانيا من الشمال، فرنسا من الغرب، إيطاليا من الجنوب، والنمسا وليختنشتاين من الشرق. تشكلت الكونفدرالية السويسرية على مدى عدة قرون، لكنها تميّزت منذ نهاية القرن الثالث عشر بحرصها على الحياد والسلميّة مع الدول، وابتعادها عن الدخول في حروب مع جيرانها. ومع أنها تقع في قلب القارة الأوروبية، إلا أنها تمتاز عن معظم الدول المجاورة لها بتنوّعها الديني واللغوي وتمسكها بممارسة الديمقراطية المباشرة.

سويسرا هي أيضاً مهد للصليب الأحمر؛ وموطن لعدد كبير من المنظمات الدولية؛ يوجد فيها أكثر من 200 منظمة دولية وهي واحدة من أغنى البلدان في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

سويسرا بلد قائم على أساس احترام الأقليّات وعلى الديمقراطية المباشرة؛ التي أدّت في نهاية المطاف إلى نظام فدرالي يضم 26 إقليمًا أو كما تُعرف بالكانتون، تلتقي على التواؤم والتضامن فيما بينها. ورغم أنها تختلف فيما بينها بالهوية إلا أن المصلحة المشتركة تجمعها. ثمة تماثل بين الفدرالية السويسرية والاتحاد الأوروبي فيما عدا الشأن المالي والدِّفاع والسياسة الخارجية، رغم أن سويسرا الحديثة تشكّلت عام 1848 إلا أنه لا توجد لغة رسمية واحدة بل هناك أربع لغات، ولا توجد ثقافة واحدة بل هناك عدة ثقافات متنوعّة وغنيّة ومتناقضة فيما بينها.. غير أنها ترتبط سويًا بتاريخ من

النجاحات التي حقّقها وما زال يحقِّقها هذا البلد، وبديمقراطية يعود تاريخها إلى أكثر من 700 عام.

وهي لا تشكل أمة في معنى هوية عرقية أو لغوية مشتركة لكن بين سكانها شعور قوي بالانتماء إلى البلد الذي تأسس على خلفية تاريخية مشتركة وقيم مشتركة (فدرالية وديمقراطية مباشرة) تتخذ من جبال الألب رمزاً لها. وتحتفل سويسرا بيومها الوطني في 01 جويلية من كل عام والذي يوافق تاريخ إنشاء الاتحاد السويسري في 1 أغسطس 1291.

– **أصل التسمية :** أصل كلمة سويسرا الإنجليزية وبعد أن وضعت حرب سوابيان في العام 1499 في تلك المنطقة أوزارها أصبح المصطلح يستخدم للإشارة إلى الاتحاد بأكمله. تاريخيا إن تسمية اتحاد المدن السويسري لم تكن رسمية إلّا في القرن السابع عشر وأن الاسم السائد قبل ذلك "عصبة مدن ألمانيا العليا".

ترجع نشأة سويسرا إلى 1 أغسطس من عام 1291، عندما اجتمعت ثلاثة كانتونات وهي شفيتس وأونترفالدن ويوري، ووقّعت ميثاق تحالف دفاعي فيما بينها، يعرف باسم «الميثاق الدائم»، فكان هذا الميثاق بمثابة حجر الأساس لولادة الكنفدرالية السويسرية، الذي أطلق عليه فيما بعد اسم سويسرا، نسبة إلى كانتون شفيتس. وتعود تسمية «اتحاد المدن السويسري» لم تكن رسمية إلا في القرن السابع عشر وأن الاسم السائد قبل ذلك «عصبة مدن ألمانيا العليا، وسرعان ما تبنّت سويسرا سياسة الحياد وابتعدت عن الحروب الخارجية، وتوالى انضمام كانتونات جديدة إلى الاتحاد الكونفدرالي، وكان كل كانتون يحكم نفسه بنفسه حُـــكما استقلاليا شبه تام، ولم تكن هناك حكومة مركزية لهذا الاتحاد. ولم تنتقل البلاد إلى الحكم الفدرالي، إلا بعد حرب

أهلية طاحنة، أعقبتها حركة إصلاحية تكللت بموافقة الناخبين على دستور جديد للبلاد عام 1848،

أقيم بموجبه نظام ديمقراطي فيدرالي، ذو هيئة تشريعية مُــكوَّنة من مجلسيْن، وتمّ اعتماد حكومة فدرالية ذات سلطة وصلاحيات وتحددت مدينة برن عاصمة للفدرالية السويسرية، وما زالت إلى يومنا هذا، وغدت سويسرا تضم اليوم 26 كانتونا. وتتبع سويسرا سياسة محايدة يعود تاريخها إلى عام 1515، وقد حافظت على حيادها إبّان الحربين العالميتين، الأولى والثانية. وفي عام 1919 أصبحت جنيف مقرا لعصبة الأمم المتحدة. وفي عام 1949، أقرت معاهدة جنيف الدولية لحماية المدنيين أثناء الحروب.1999.

في عام 1971 حصلت المرأة السويسرية على حق التصويت، بينما رفض الناخبون السويسريون عام 1992 الانضمام إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية، ولم تنضم سويسرا إلى عضوية الأمم المتحدة إلا في عام 2002.

ثالثا- الدولة الفيدرالية:

من أهم ومعاني الفدرالية انها دولة مقسمة إلى عدد من الولايات المستقلة يشاركون الحكومة المركزية في الصلاحيات. تتحكم كل ولاية في بعض مظاهر شؤونها الداخلية لكن تبقى السياسة الخارجية من صلاحيات السلطة المركزية فقط، ولقد شهد عام 1848 في سويسرا إنشاء الدولة الفدرالية بدستور جديد وبرلمان فدرالي وأولى الخطوات نحو إجراءات اعتماد الحكم المركزي .

وتقتضي الفدرالية درجات من التبعية، بمعنى أن القرارات السياسية تتخذ دائماً على أدنى مستوى ممكن، سواء كان فدرالياً أو كانتونياً أو بلدياً. رغم مراجعة دستور عام 1848 وتعويضه بدستور جديد في عام 2000، ظلت الاستقلالية الأساسية للكانتونات مقدسة.

تتكون سويسرا الآن من 26 كانتوناً (20 كانتون و6 أنصاف كانتون). كل كانتون له دستوره الخاص (الذي يصادق عليه البرلمان الفدرالي). ويذكر أن جورا كان آخر كانتون التحق بالفدرالية السويسرية بعد انفصاله عن كانتون برن. ورحبت أغلبية الناخبين بضم كانتون جورا الجديد في استفتاء شعبي أجري عام 1979.

يوجد في سويسرا أربع لغات رسمية وهي: الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومانشية. وتم اختيار الرومانشية من خلال الدستور الاتحادي كلغة رسمية للبلاد وكلغة وطنية إلى جانب الألمانية والفرنسية والإيطالية من (المادة 4 من الدستور)، وتتواصل السلطات مع المواطنين باللغة الرومانشية من (المادة 70 من الدستور)، ولكن القوانين الاتحادية والأفعال الرسمية الأخرى لا تحتاج إلى أن صدر مرسوم بهذه اللغة. وتلتزم الحكومة الاتحادية بالتواصل باللغات الرسمية، وفي البرلمان الاتحادي

تستخدم الترجمة الفورية من وإلى اللغة الألمانية والفرنسية والإيطالية. اعتباراً من تعداد عام 2010 تعتبر الديانة المسيحية هي السائدة في سويسرا، وتنقسم بين الكنيسة الكاثوليكية ومختلف الطوائف البروتستانتية، وهي تعد بلدا علمانيا بطبيعته ولا يوجد دين رسمي للدولة ولكن دستورها الفدرالي ما زال مُستهلا بعبارة «باسم الرب». والديانة الشائعة فيها هي المسيحية بكلا المذهبين البروتستانتي والكاثوليكي، اعتباراً من تعداد عام 2010 تعتبر الديانة المسيحية هي السائدة في سويسرا، وتنقسم بين الكنيسة الكاثوليكية

اعتمد علم سويسرا في 12 كانون الأول – ديسمبر سنة 1889. والعلم السويسري مشابه لعلم الصليب الأحمر ولكن بعكس الألوان حيث يكون الصليب الموجود في العلم السويسري باللون الأبيض على خلفية حمراء اللون. ولكنه يظل بالدرجة الأولى رمزاً لتمسك أبناء الفدرالية بوطنهم وتاريخهم وقيمهم.

سويسرا والحياد مرادفان. فلا يمكن لهذا البلد الانضمام إلى تحالفات عسكرية إلا في حال تعرضه للهجوم. ولا يمكنه اللجوء إلى قواته إلا للدفاع عن النفس والحفاظ على الأمن الداخلي. كما لا يمكنه اتخاذ موقف من النزاعات الدولية ولا إعطاء قوات أجنبية حق عبور أراضيه. يقتضي الحيادُ ضمنيا بالنسبة لسويسرا، الحياد المسلح، وهو ما يُفسرُ كفاحها الدائم من أجل الحفاظ على مستوى عالي لقواتها الدفاعية والإبقاء على الخدمة العسكرية إجبارية في الدستور الفدرالي. بعد نهاية الحرب الباردة، لم يعد الحياد ضرورة قصوى بالنسبة للدول الصغيرة. وفي ظل العولمة المتنامية، يصعب أكثر فأكثر الحفاظ على حياد حقيقي وتقليدي. فقد انضمت سويسرا إلى الأمم المتحدة يوم 10 سبتمبر 2002، رغم أنها شاركت بشكل تام على مدى عقود طويلة في نشاطات وكالات متخصصة، مثل منظمة الثقافة والتربية والعلوم التابعة للأمم المتحدة

«يونسكو» ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة «يونيسف». واستدعى انضمام سويسرا إلى الأمم المتحدة تنظيم استفتاء شعبي صوّت فيه 55% من الناخبين لصالح العضوية[48].

رابعا- حكومة الجمعية (النظام السياسي السويسري)

تقوم حكومة الجمعية على أساس فكرة وحدة السيادة في الدولة وعدم إمكانية تجزئتها، وذلك برعاية وقيادة نظام حكم لذا وجب أن تنفرد الهيئة المنتخبة بتمثيل الأمة والتعبير عن إرادتها في كافة المجالات، على أساس وضع اختصاص السلطتين التنفيذية والتشريعية في يد جمعية نيابية (أي هيئة منتخبة من الشعب)، وتمنح في نظام الجمعية القانوني: الأولوية للسلطة التشريعية المنتخبة، على غيرها من المؤسسات، لتقوم إلى جانب التشريع برسم السياسة العامة للدولة، وهذا النظام يعتمد على عدم تجزئة السلطة من حيث التمثيل والممارسة، ولاستحالة ممارسة الوظيفتين معا التشريع و التنفيذ، فإنها توكل مهمة التنفيذ إلى أعضاء منها، يقومون بتطبيق هذه القوانين التي تضعها المؤسسة التشريعية، وفقا لتوجيهاتها، لذا أطلق على هذا الجهاز اسم حكومة الجمعية

والملاحظ، أن نظام الجمعية الفعلي ــ نظريا ــ هو نظام برلماني لكنه تحول إلى نظام حكومة الجمعية فعليا بسبب سيطرة البرلمان على السلطة لغياب أغلبية برلمانية و صعوبة حل البرلمان الذي يمثل سيادة الأمة، وهو يجد مصدره في أفكار(روسو) بعدم تجزئة السيادة، وأن السلطة الوحيدة هي سلطة المواطنين، مع إمكانية قيام جهاز تابع للمؤسسة التشريعية تسند له مهمة التنفيذ تحت رقابة السلطة التشريعية، حيث

[48] ينظر كل من : سويسرا ــ المعرفة https://www.marefa.org و ــ أحمد عطية الله : القاموس السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 857 .

يكون فيه أعضاء جهاز التنفيذ خاشعين و مسؤولين أمام البرلمان، و ليس لهم حق حل هذا البرلمان، ولا تقديم الاستقالة أو سحب مسألة الثقة[49].

وتنحصر الخصائص الأساسية المميزة لنظام حكومة الجمعية فيما يأتي:

1) تركيز السلطة في يد البرلمان الممثل للشعب وتبعية أو خضوع الهيئة التنفيذية له، إذ يقوم نظام حكومة الجمعية على أساس عدم المساواة وعدم التوازن بين الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية،

2) يعهد البرلمان بالسلطة التنفيذية إلى عدة أفراد (وزراء) ويختار من بينهم رئيساً لهم، يسمى رئيس الوزراء أو الوزير الأول أو رئيس الجمهورية (ممارسة مهام الحكم وفق مبدأ القيادة الجماعية)، وأحيانا يوكِّل البرلمان فردا واحدا للقيام بمهمة السلطة التنفيذية،

3) يكون أعضاء السلطة التنفيذية في نظام حكومة الجمعية مسؤولين سياسياً أمام البرلمان الذي يستطيع عزلهم إذا أساؤوا التصرف،

تلك هي الخصائص المميزة لحكومة الجمعية؛ وواضح منها غلبة البرلمان على ما عداه واستئثاره بالسلطة في الدولة[50] .

و لما كان البرلمان المكون من مجلسين، الأول مجلس المقاطعات ويتألف من44 عضوا، على أساس عضوين عن كل كانتون مع استثناءات للقاعدة، والثاني المجلس الوطني ويتألف من 200 عضوا ينتخبون انتخابا مباشرا لمدة 4 سنوات)، والأحزاب السياسية الممثلة في المجلس تشمل الحزب الديمقراطي الاشتراكي، والحزب

[49] الموسوعة العربية : نظام الجمعية، http://arab-ency.com.s

[50] المرجع نفسه.

الراديكالي، والحزب الكاثوليكي المحافظ، والفلاحين، والشيوعيين، وينتخب المجلس رئيس الاتحاد (أي رئيس الجمهورية) ونائبه، ومدة الرئاسة عام واحد لكل منهما[51]، وبما انه يستحيل عليه مباشرة جميع أعمال الوظيفة التنفيذية بنفسه، فإنه عهد بها إلى هيئة اختارها وحدد لها صلاحياتها، بحيث تبقى تابعة له و خاضعة لسلطاته خضوعا كاملا [52]،

ويرتكز مبدأ العلاقة بين السلطات في ظل نظام حكومة الجمعية على أساس أنه نظام يقوم على إسناد وظيفتي التشريع والتنفيذ إلى البرلمان. على أن البرلمان، وإن كان يملك هاتين السلطتين، إلا أنه يتولى بنفسه وظيفة التشريع، تاركاً بذلك وظيفة التنفيذ للجنة خاصة تباشرها باسمه وتحت رقابته وإشرافه. وعلية فإن التفرقة بين جانبين: أحدهما وظيفي، والآخر شكلي، تنحصر في أن الجانب الوظيفي لا يقوم في هذا النظام على أساس الفصل بين السلطات، وإنما على اندماجها، ما دام البرلمان يجمع بين وظيفتي التشريع والتنفيذ، ولهذا فإن بعض الفقهاء يتناولون نظام الجمعية بالشرح تحت عنوان "أنظمة تركيز السلطات، ومؤدى ذلك أن هذا الجانب قد أخذ بالجانب الوظيفي دون الجانب الشكلي،

ومن الجانب الشكلي، أي من حيث الهيئة التي تتولى الوظيفة ذاتها، فإن مبدأ الفصل بين السلطات يتحقق ما دامت توجد هيئتان تباشر كل منهما وظيفة معينة بذاتها[53] . وتظل هذه الصورة من أنظمة الحكم (سويسرا) في النظم السياسية الليبرالية أقرب إلى تحقيق إرادة الشعب من غيرها، إذ تجعل للهيئة التي ينتخبها

---

[51] أحمد عطية الله : القاموس السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 658

[52] أمير : مفهوم نظام حكومة الجمعية، موقع الفانون الشامل، http://droit7.blogspot.com

[53] الموسوعة العربية : مرجع سبق ذكره

الشعب لتمثيله (أي البرلمان) والتحدث باسمه وتصريف شؤونه، مكان الصدارة والكلمة العليا في كل شيء، ولا نزاع في أن هذا الوضع يعتبر ديمقراطيا سليما [54].

و في الوقت الحالي يمكن القول أن نظام حكومة الجمعية قد فشل في كثير من الدول، وله تطبيق وحيد في الديمقراطيات الغربية، هو النظام السياسي في سويسرا، كون شعبها يتمتع بعقلية محافظة ويحب النظام.. غير أن الواقع يشير الى أن تركيز السلطات وإدماجها في يد واحدة يتعارض مع جوهر الديمقراطية، لما تتطلبه هذه الأخيرة من ضرورة الفصل بين السلطات، لمنع ما قد يحدث من استبداد وتعسف من جانب الهيئات النيابية، الأكثر نفوذا في الدولة .

[54] محمد كامل ليلة : مرجع سبق ذكره

النظم الشمولية (أنموذج النظام السياسي السوفياتي)

أولا- الشمولية :

تتصف النظم الشمولية بنزعة موجودة أسسها في حكم الاستبداد، وهي تعبر عن نظام حكم سياسي موجودة ممارساته ضمنيا في كل الدول الحديثة، وبالخصوص التي تلك تعمل على إيجاد حلول حاسمة لأزماتها الكبرى عن طريق الاستحواذ التام على السلطة السياسية، وكذا عن طريق تبني وفرض أيديولوجية معينة، رأسمالية كانت أم اشتراكية، وهو ما يدل على استمراريتها في الحياة السياسية للدول، وليس ارتباطها بفترة زمنية أو نظام حكم سياسي معين، لا سيما وأن العديد من المكونات الأساسية لظاهرة الشمولية مازالت قائمة في العديد من الأنظمة الموجودة حاليا[55].

ثانيا- الشمولية أو الكُليَّانية :

وتوظف الشمولية أو نظام الحكم الشمولي أو الكُليِّانية ــ وهو مفهوم مستعمل من قبل علماء السياسة ــ لوصف الدولة التي تحاول فرض سلطتها على المجتمع وتعمل على السيطرة على كافة جوانب الحياة الشخصية والعامة قدر إمكانها، أي أنها كنظام حكم سياسي ترتكز على وجود حكم الحزب الواحد، وتكون فيه للدولة سلطة كاملة على المجتمع ن وتسعى للسيطرة على جميع جوانب الحياة العامة، والخاصة أيضا إذا دعت "الضرورة" إلى ذلك. وما يميزها عن السلطوية هو أن الشمولية تسعى للتحكم بكافة أوجه الحياة في ذلك الاقتصاد والتعليم والفن وأخلاقيات المواطنين.

[55] محمد محمود ربيع : مرجع سبق ذكره، ص ص 397 ــ 398 .

وللإشارة فقد تمت صياغة مفهوم الشمولية بأنها «شمول» السلطة السياسية من قبل الدولة في عام 1923 من قبل جيوفاني أمندولا، الذي وصف الفاشية الإيطالية كنظام مختلف اختلافا جوهريا عن الديكتاتوريات التقليدية، كما درس كثير من العلماء ومن مختلف الخلفيات الأكاديمية والإيديولوجية ظاهرة الشمولية، وقدموا تعريفات مختلفة لها ولكنهم جميعهم يتفقون بأن الشمولية هي السعي إلى تعبئة المواطنين لدعم الإيديولوجية الرسمية للدولة، وأنها غير متسامحة مع النشاطات التي لا تخدم أهدافها، ونظام الحكم فيها يسيس كل شيء روحي وبشري، كل شيء داخل الدولة، لا شيء خارج الدولة، لا شيء ضد الدولة[56] .

ولمزيد من التوضيح يمكن الإشارة إلى أنه كثيراً ما يثار السؤال عما إذا كانت الشمولية تختلف عن نظم الحكم الدكتاتورية التقليدية مثل الاستبداد أو الطغيان أو الأوتوقراطية والواقع أنه من زاوية المصطلح البحتة فإن كلمة شمولية «ظهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين.

ويرى العديد من المفكرين السياسيين ان الشمولية أكثر ديكتاتورية من اي من نظم الحكم الديكتاتورية التقليدية خاصة بالقرن العشرين استفادت من التكنولوجيا المتطورة التي تميز بها هذا العصر، والواقع أن النظم الشمولية، على خلاف النظم الديكتاتورية التقليدية، تستطيع بل وتقوم بالفعل باستغلال كل إمكانات ووسائل الاتصال الحديثة واتساقاً مع الادعاء بالشعبية فإن النظام الشمولي يحاول ان ينتزع من الشعب اعترافاً إرادياً بأنه يحكم باسمه لتؤثر في جموع الشعب لتكسبها إلى صفها .

الاستحواذ التام على السلطة السياسية وكذا عن طريق تبني وفرض ايديولوجية معينة رأسمالية كانت او اشتراكية ويعتبر العديد من المحللين هذا التوجه الأخير

[56] محمد محمود ربيع : مرجع سبق ذكره، ص 398 .

أكثرها منطقية ذلك أن التوجهين الأول والثاني يجعلان ظاهرة الشمولية أحد مظاهر الماضي المرتبطة بأنظمة معينة ظهرت في فترة محددة هي فترة ما بين الحربين وانتهت بانتهاء هذه الأنظمة، في حين أن المشاهد أن العديد من المكونات الأساسية الظاهرة الشمولية ما زالت قائمة في العديد من الأنظمة الموجودة حالياً .

ومن ثم فإن النظم الشمولية عادة ما تغرف نوعاً من عبادة الحاكم حيث ينظر إليه على أنه التشخيص الأصيل لخصائص الشعب وأماله .

يرى بعض المحللين أن وجود القائد الزعيم هو أهم المعالم المميزة للنظام الشمولي بل وأهم بكثير، في نظرهم من غيره من المعالم بما في ذلك الأيديولوجية في هذه النظم لا يكون قبل الأيديولوجية وفوق الحزب فقط ولكنه يكون قبل وفوق القانون أيضاً . ولا يعني هذا عدم وجود قانون أو دستور في مثل تلك الأنظمة، ولكنه يعني أن أفعال وتحركات وقرارات القائد التحكمية لا تخضع للقانون الذي يستمر رغم هذا لإعطاء واجهة شرعية وتبرير قانوني لتصرفات الزعيم. وأهمية هذه الإجراءات في سبيل بقاء الدولة .

وعموما فإن النظام الشمولي يحاول باستمرار السيطرة على كل جوانب الحياة الاجتماعية والأيديولوجية المعلنة رسميا لديه، لتخترق أعمق روافد الهيكل المجتمعي، كما تسعى الحكومة فيه إلى السيطرة تماما على أفكار وأفعال مواطنيها. وهي في هذه الحالة تعد نسخة متطرفة من السلطوية، والتي تدل كمصطلح «نظام سلطوي» على حالة يكون فيها صاحب السلطة واحد وهو الفرد الديكتاتور، الذي يدير السلطة السياسية ويحتكرها لنفسه. والسلطويون ينظرون إلى أنفسهم كأفراد راغبين في السلطة ويريدون الحفاظ عليها، أما الشموليون فنظرتهم إلى أنفسهم غائية أسطورية تقريباً فهم ليسوا مجرد طغاة بل وظيفتهم تغيير وإعادة تشكيل الكون من جديد .

ثالثا- الشمولية المعكوسة (أو الديمقراطية المدارة) :

- الشمولية المعكوسة

تستدعي ظاهرة العلاقة بين الشمولية والديمقراطية ــ **الشمولية المعكوسة (أو الديمقراطية المدارة)** ــ تبيان أن **الشمولية المعكوسة** (بالإنجليزية Inverted totalitarianism) : هو مصطلح صاغه الفيلسوف السياسي شيلدون لين لوصف ما يعتقد أنه يمثل النموذج الناشئ لــ حكومة الولايات المتحدة .وهو يعتقد أن الولايات المتحدة تتجه بشكل متزايد نحو ممارسة الديمقراطية غير الليبرالية، كما أنه يستخدم مصطلح «الشمولية المعكوسة» لتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بين النظام الحكومي الأمريكي والأنظمة الشمولية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة) إنها في طريقها لتبني الاتجاهات الشمولية بشكل متزايد،، لينتج بذلك مفهوم «الشمولية المعكوسة»، وحيث إنه نظام يطمح إلى تحقيق معنى الشمولية التحكم في إدارة السياسة الدولية ككل، بالتالي فإنه مدفوع بأيديولوجية فعالية التكلفة بدلًا من أيديولوجية «الجنس المسيطر (*Herrenvolk*)" ومدفوع بالماديات وليس المُثل".

- الديمقراطية المدارة.

إن ديمقراطية الولايات المتحدة خالية من المشاركة السياسية ويشير إليها باسم **الديمقراطية المدارة** .ويعرف وولين الديمقراطية المدارة بأنها «شكل سياسي تُمنح فيه الحكومات حق الشرعية بموجب الانتخابات التي تعلموا كيفية السيطرة عليها. وفي ظل الديمقراطية المدارة، يمنع الناخبون من أن يكون لهم تأثير كبير على السياسات التي تتبناها الدولة من خلال التوظيف الدائم لتقنيات العلاقات العامة.

وعليه، فمن أهم خصائص النظام الشمولي والتي يجب ذكرها ــ وبالخصوص ــ تلك التي وضع أسسها المحلل والفيلسوف الفرنسي "ريموند آرون" (Raymond Aron) في عام 1968، قائمته الخاصة، والتي تضم 5 خصائص:

- دولة الحزب الواحد الذي يحتكر النشاط السياسي.
- أيديولوجية الدولة التي تعتبرها الحكومة السلطة الوحيدة.
- التحكم في المعلومة والسيطرة على جميع وسائل الإعلام.
- سيطرة الدولة على الاقتصاد من خلال امتلاكها معظم الوحدات الاقتصادية الكبرى.
- آلة ترهيبية تعمل من خلالها الدولة الشمولية على تجريم بعض النشاطات الاقتصادية أو المهنية للمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال[57].

رابعا- النظم السياسية الشمولية : أنموذج النظام السياسي السوفياتي (اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية):

- النظام السياسي الشمولي :

وعلى الرغم من وجود العديد من الإختلافات بين الدول الشمولية، لكن لديها العديد من الخصائص المشتركة، و من أهمها : الأول : وجود أيديولوجية (طريقة تفكير معينة) تتحدث عن جميع جوانب الحياة و تحدد (وسائل معينة) لتحقيق (الهدف النهائي)، والثاني: وجود (حزب جماهيري واحد) يتم فيه تعبئة الشعب من أجل حشد الطاقة والدعم الشعبي[58].

---

[57] محمد محمود ربيع : مرجع سبق ذكره، ص 398 .

[58] محمد محمود ربيع : مرجع سبق ذكره، ص 397.

وواضح من التعريف المتقدم للنظم السياسية في مدلولها المعاصر والتي تعنى فى مدلولها الدقيق المؤسسات السياسية بمعناها المتقدم، أي كمؤسسات منظمة تنظيما قانونيا مسبقا، وهي لذلك مؤسسات رسمية، ومرتبطة في نفس الوقت بإيديولوجيات مجتمعها (أفكاره المذهبية)، ومن ثم بأهداف هذا المجتمع العليا وبقيمه الأساسية التي أرستها هذه الإيديولوجيات، وهو الأمر الذي تتجاوز به دراسة النظم السياسية مجرد القواعد الوضعية (القانونية) المنظمة لهذه المؤسسات في كيانها العضوي والوظيفي إلى فهم هذه المؤسسات والحكم عليه[59] .

ولهذا، فقد فرض النظام السياسي السوفياتي نفسه كأنموذج للشمولية على المجال الأكاديمي لعلم السوفييت بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة، وقد كان يشكل بأعراقه ولغاته المتعددة، التمسك بهذا الأنموذج والعمل على تطويره لحماية الكيان السياسي من انفراط عقد وتماسك مؤسساته المركزية، وممارسة الضغوط من أجل الالتزام الإيديولوجي، والتهديد الماثل باستخدام القوة، ولقد كان للحزب الشيوعي الدور الرئيس في كل تلك الميادين[60].

[59] مفاهيم و مصطلحات » ما هي الشمولية – (تعريف – أهداف – صفات – مقارنة)، موسوعة مجتمع المصرية 2013-2020. https://www.lazemtefham.com/2015/04

[60] جون بيليس : مرجع سبق ذكره، ص 194 .

خامسا- اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية :

يدل مصطلح اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية على تلك الدولة الاشتراكية الشيوعية (سابقة) شملت حدودها أغلب مساحة منطقة أوراسيا في الفترة ما بين عامي 1922 وحتى 1991. وكان يتكون من خمسة عشر جمهورية ذات حكم ذاتي .

والاسم مأخوذ عن الترجمة الروسية للاسم الكامل لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وهو Союз Советских Социалистических Республик سايوز سافيتسكيخ سوتسياليستيتسشكخ ريسبوبليك ويعرف اختصارا بالروسية CCCP أو «إس إس إس إر» ويعرف عامة بالاسم القصير له وهو **الاتحاد السوفيتي**[61] ، وكلمة «سوفيت» في اللغة الروسية (والنطق الصحيح لها «سافيت») تعني «النصيحة» أما كلمة» سافيت «ككيان والتي اشتق منها اسم الدولة فيما بعد فكانت الاسم الذي أطلق على أول مجلس محلي للعمال أنشئ في مقاطعة «إيفانافو» في عهد الإمبراطورية الروسية السابقة عام 1905. ويعد مجلس السوفيت المرجعية الأساسية للمجتمع والنظام الشيوعي في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية.

ولقد ولد الاتحاد السوفيتي من رحم الإمبراطورية الروسية التي أصابها الضعف والوهن، مما حل بها من أحداث سياسية مثل الثورة الروسية التي قامت عام 1917.

كان الهيكل السياسي للاتحاد السوفيتي هو النظام الشيوعي الاشتراكي، في إطار جمهورية فيدرالية شيوعية[62]، الذي يتألف من حزب واحد هو الحزب الشيوعي السوفيتي الذي اعتمد على الأفكار الماركسية ومؤسسا الحركة الشيوعية كارل ماركس

---

[61] موقع مقاتل :http://www.moqatel.com/ope nshare/Behoth/Dwal-Mo

[62] https://areq.net/m/htm

وفريدريك انجلز وأيضاً هناك أحزاب شيوعية هي الماركسية اللينينية والستالينية والتروتسكية والماوية.

و الملاحظ أن هذا الإتحاد الذي لم تكن له حدود دولية ثابتة منذ نشأته، كانت الحكومة السوفيتية في مجلس السوفييت قد نفذت في تلك الفترة إجراءات سياسية مشددة كانت السلطة الحقيقية فيها تنتمي إلى الحزب الشيوعي السوفيتي وليس للحكومة أو البرلمان، وقيودًا فكرية صارمة، وبالخصوص أماكن العبادة سواء في الجمهوريات ذات الأغلبية المسيحية أو المسلمة أو البوذية وغيرها من الديانات إذ يجد المتتبع لتاريخ الاتحاد ونظامه الشيوعي في أدبيات الحزب الحاكم وفي مؤسساته الحزبية وخاصة في تنظيماته الشبابية قد صورت العبادات وأماكن التعبد بشيء من الاستخفاف فضلا عن النيل منها في طروحات دراسية أو فلسفية فكرية جاءت بالضد من الدين والنظرة إليه وقد انتشر الإلحاد بكثرة في أرجاء الأراضي السوفيتية.

سادسا- النظام السياسي السوفياتي :

لقد حدثت العديد من التغيرات في الحياة السياسية داخل الاتحاد السوفيتي بداية من تولي السلطة والصراع من أجلها وحتى البحث عن بديل يقوم بالدور الشاغر الذي تركه لينين بعد وفاته والذي كان كبيرا بالفعل لدرجة دفعت القادة السوفيت لتكوين «الترويكا» وهو مجلس ثلاثي يتكون من ثلاثة أفراد من القوى السياسية البارزة في البلاد ويوكل لهذا المجلس إقرار القوانين والأمور السياسية المتعلقة بالبلاد دون التدخل في شؤون الحكم ذاتها وهو نموذج مأخوذ أساسا عن الإمبراطورية الرومانية القديمة، وتم اختيار جريجوري زينوفايف من أوكرانيا وليف كامينيف من روسيا ويوسف (جوزيف) ستالين من جورجيا كأعضاء في "الترويكا". كان اتخاذ القرارات السياسية النهائية منوطًا به فقط. خلافًا لذلك، كانت مهمة تحديد سياسة الاتحاد السوفيتي

الخارجية منوطة بلجنة السياسة الخارجية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، أو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي. تضطلع وزارة الخارجية المستقلة بالعمليات. عُرفت باسم المفوضية الشعبية للشؤون الخارجية حتى عام، وهو ما أدى إلى تحديده كـــ"أنموذج للنظم الشمولية" وذلك لأول مرة في الخمسينات من القرن الماضي من قبل العديد من الدراسات، التي جادلت بأن الاتحاد السوفياتي والدول الشيوعية الأخرى كانت أنظمة "شمولية"، مع عبادة الشخصية وسلطات غير محدودة تقريبًا "للزعيم العظيم"، وركزت على أن الصورة القديمة للاتحاد السوفياتي كدولة شمولية كانت مصممة على الهيمنة على العالم، عبر اعتماد نهج "الأنموذج الشمولي" للتاريخ الشيوعي .

ويمكن القول، أن النظام الرئاسي في الإتحاد السوفياتي يعد عبر ممارساته الأنموذج الأكثر شيوعا، وذلك منذ تأسيس دولته في عام1922، والذي لم يوضع له دستورا لها إلا في أكتوبر 1977، ويقوم النظام القانوني في هذا الدستور على أساس الحكم المدني، وذلك حسب النظرية الشيوعية، ولاينتم حسب بنوده مراجعة التشريعات القانونية من قبل القضاء، كما أنه لا يقبل السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، وكان البلاشفة الذين استولوا على السلطة خلال ثورة أكتوبر، المرحلة الأخيرة من الثورة الروسية، أول حزب شيوعي يتولى السلطة ويحاول تطبيق البديل اللينيني للماركسية بطريقة عملية.

وتتمثل هيئاته في :

1) **السلطة التنفيذية:** يتحكم فيها رئيس الدولة، أي رئيس الوزراء والمجلس (1922-1991)ففي الدستور السوفياتي لعام 1977، كان مجلس الوزراء هو رئيس السلطة التنفيذية، وقد تم تشكيل مجلس الوزراء في اجتماع مشترك

سوفييت الاتحاد ومجلس سوفييت القوميات. يتألف المجلس من رئيس والنواب الأوائل، والنواب، والوزراء، ورؤساء اللجان الولائية ورؤساء مجلس وزراء الجمهوريات السوفياتية. يمكن لرئيس مجلس الوزراء أن يوصي مجلس السوفيت الأعلى برؤساء المنظمات الأخرى في الاتحاد السوفياتي كأعضاء في المجلس.

2) **السلطة التشريعية** : تم وفقًا الدستور السوفياتي لعام 1977 تفويض مجلس السوفيات الأعلى للتعامل مع جميع الأمور التي تدخل في اختصاص الاتحاد السوفياتي. قبول الجمهوريات الجديدة ؛ إنشاء جمهوريات ومناطق حكم ذاتي جديدة ؛ الموافقة على الخطة الخماسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ؛ وإنشاء ميزانية الدولة وإنشاء الهيئات التي كان الاتحاد السوفياتي مسؤولاً أمامها كان من الامتيازات الحصرية لمجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي. و قانون الاتحاد السوفياتي والتي يسنها مجلس السوفيات الأعلى أو عن طريق الاستفتاء.

3) **السلطة القضائية** :في حدود القانون المعمول به. تم انتخاب قيادة المحكمة العليا من قبل مجلس السوفيات الأعلى و الاستثناءات كانت رؤساء المحاكم العليا للجمهوريات السوفياتية، الذين كانوا أعضاء بحكم مناصبهم . تم تحديد تنظيم وإجراءات المحكمة العليا بموجب القانون[63].

وفي الأخير، فإن النظام السياسي السوفياتي حكم في دولة اشتراكية شيوعية سابقة، شملت حدودها أغلب مساحة منطقة أوراسيا، في الفترة ما بين عامي 1922 وحتى 1991، وفي حين أن الاتحاد اعتُبر اتحادًا متكافئًا نسبيًا، إلا أن الممارسة العملية للاتحاد السوفيتي خضعت لهيمنة الروس. كانت روسيا المهيمن المطلق إلى درجة

[63] موقع الدراسات القطرية بمكتبة الكونغرس الاتحاد السوفياتيhttp://lcweb2.loc.gov

الإشارة للاتحاد أحياناً (ولكن بشكل غير صحيح) باسم روسيا. بينما كانت جمهورية جنوب شرق آسيا من الناحية التقنية جمهورية واحدة فقط ضمن الاتحاد الأكبر، ولقد كتب المؤرخ ماثيو وايت أنه لم يكُن يخفى على أحد أن البنية الفيدرالية للبلاد لم تكُن سوى وجهة زائفة للهيمنة الروسية. لهذا السبب، عُرف شعب الاتحاد السوفيتي بالروس، وليس السوفييت.

وعلى مستوى الممارسة تبين أن أسلوب نظامها السياسي في إدارة البلاد قد تغير بعد تدهور الأوضاع في الاتحاد السوفياتي، وذلك بسبب تزايد السلوك السياسي «المعادي للسوفييت» من جانب بعض الأفراد – سواء أكان صريحًا في معارضتهم للسلطات أو التظاهر من أجل الإصلاح أو تأليف الكتب النقدية – كان يُصنف في آن واحد على أنه فعل إجرامي، أو أعراض المرض العقلي (مثل «وهم الإصلاحية») والتشخيص الجاهز (مثل «الفصام البطيء»). داخل حدود فئة التشخيص، كانت أعراض التشاؤم وسوء التكيف الاجتماعي والصراع مع السلطات كافية في حد ذاتها للتشخيص الرسمي بمرض «الفصام البطيء.

بعد تدهور الأوضاع في الاتحاد السوفيتي ووعود النظام السياسي بالإصلاح الاقتصادي وخفض التوتر الأمريكي السوفيتي تفكك الاتحاد السوفيتي وإعلان رابطة الدول المستقلة. بعد اتفاقية حل الاتحاد السوفيتي عام 1991 بعدما تفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط النظام الشيوعي[64].

ولكن رغم سقوط الاشتراكية في روسيا فقد أعيد مرة أخرى تشكل الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية، على أساس أن دستور روسيا قد نص على أن الدولة

[64] أولغا إيفشينا وكاترينا خينكولوفا : **الاتحاد السوفيتي: خمسة أسباب لتفكك هذه الدولة العظمى** بي بي سي – الخدمة الروسية، 25 ديسمبر 2021 .https://www.bbc.com/arabic/world-59772108

تضمن التنوع السياسي والنظام المتعدد الأحزاب، أي أن جميع الأحزاب السياسية، بغض النظر عن حجمها وشعبيتها، التي تعمل في إطار القانون، وهو ما يؤشر على سعي النظام لتبني التوجهات الديمقراطية، التي تبعد عنه صفة الشمولية .

المراجع

1) القبس : ملتقى أصبار : (تقرير رقم (96) لشهر يناير 2023 : فضاء الاتصال العام بين السيطرة الحكومية، وفوضى حرية الرأي والتعبير
https://www.alqabas.com/article

2) ينظر الى : صحيفة مال الرئيسية – صحيفة متخصصة في الاقتصاد والمال وقطاع الأعمال, توفر الأخبار والتقارير والبيانات, 2022/05،
دعهُ-يعملُ-دعهُ-يمرُ-حريةُ-الأسواق-
و/https://maaal.com/2022/05

3) سمية خاضر: تقييد الحريات العامة في ظل حالة الحصار، مجلة القانون الدستوري والإداري، 28 مايو 2021

4) محمد محمود ربيع، وآخرون: موسوعة العلوم السياسية، ج1، الكويت: جامعة الكويت 1994.

5) هاشم حلس :في رحاب الليبرالية: هل ماتت الأيديولوجيا؟ موقع إنسانيات
https://manshoor.com/society/the-end-of-ideology/08/2019

6) جون بيليس، و، ستون سميث : عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

7) كاترين أودار : ما الليبرالية؟، ترجمة: سناء الصاروط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت : جويلية 2020، https://www.dohainstitute.org

8) مها عبد اللطيف الحديثي: النظام السياسي والسياسة العامة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، بغداد 08-08-2012.

9) جلول شيتور، الحرية الفردية في المذهب الفردي، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد. خيذر، بسكرة، الجزائر ع 10، نوفمبر. 2006.
http://thesis.univ-biskra.dz

10) كميل الحاج : الموسوعة السياسية في الفكر الفلسفي والإجتماعي، مكتبة لبنان ناشرون.

11) رسل جيه دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة أحد يعقوب، دار النشر، الأردن.

12) علي بوخالفة باديس: أنواع الأنظمة السياسية، كلية الحقوق، جامعة سطيف2.
https://cte.univ-setif2.dz/moodle/course/view.php

13) أحمد عطية الله : القاموس السياسي،القاهرة : دار النهضة العربية، ط 3.

14) (كاترين أودار : **ما الليبرالية؟** الأخلاق، السياسة، المجتمع، المركز العربي للأبحاث.
https://www.dohainstitute.org 12ـــ7ـــ2020

15) عبدالرزاق بحري : مبدأ الفصـــــل بين السلطـــــات كضمـــــانة قانونية للرقابة على نفاذ القواعد الدستورية، مجلة الدراسات القانونية، مجلد ، ع1. www.asjp.cerist.dz

16) مروة ابو العلا : قراءة نقدية في مبدأ الفصل بين السلطات، 24 مايو، 2023
www.mohamah.net/law

17) حكمت نبيل المصري : مبدأ الفصل بين السلطات وتأثيره على النظم الديمقراطية، المركز الديمقراطي العربي، جامعة الأزهر – غزة، فلسطين 7 ــ 3ــ 2017
https://democraticac.de.

18) حنا عيسى : مفهوم البرلمان وأهمية وجوده ووظائفه، أمد للإعلام 2021-02-14.
https://www.amad.ps/ar/post/389025

19) خليل حسين : البرلمان – النشأة والخصائص الشكل والوظائف، قسم الدراسات في مجلس النواب ويكبيديا، الموسوعة الحرة، البرلمان.

20) روبرت مليتينارا: نحو مفهومة جديد للعمل البرلماني يناسب الديمقراطيات الحديثة.

21) علي الصاوي: الإصلاح البرلماني، جامعة القاهرة، مصر 2002.

22) موقع أسود البيزنس، النظام البرلماني – تعريفه وخصائصه ومميزاته وعيوبه
http://www.marifa.org

23) خشايمية: النظام البرلماني – جامعة 08 ماي 1945 – الجزائر
http://www.kantoula.org

24) https://ar.irakipedia.org/wiki/65
25) http://www.kantoula.org
26) https://www.almaany.com/ar/dict
27) **د .عمارة فتيحة، مسؤولية رئيس الجمهورية**، مجلة الكوفة العدد 5 – جامعة الكوفة – العراق.
28) Iraqi Academic Scientific Journals https://www.iasj.net
29) جبرائيل الموتد، وآخرون، السياسة المقارنة، إطار خطاوي، جامعه قار يونس – بنغازي – ليبيا .
30) جباري لحسن بن الزين :الطبيعة القانونية للنظام الرئاسي ودوره في تجسيد قيم الديمقراطية، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، م6، ع2، ديسمبر 2020.
https://www.asjp.cerist.dz
31) الأنظمة السياسية المقارنة https://cte.univ-setif2.dz
32) محمد البكوري مفهوم الجمعية وسياقات تعريفه، دار ناشري للنشر الإلكتروني /ديسمبر 2016.
https://www.nashiri.net/index.php/articles/intellect-and-philosoph
33) نور الدويري، مفهوم الجمعية، 15 .7 .2023على الموقع: مفهوم_الجمعية/ https://mawdoo3.com
34) أحمد عطية : القاموس السياسي، دار النهضة الربية، مصر.
35) سويسرا ــ المعرفة https://www.marefa.org
36) الموسوعة العربية : نظام الجمعية، http://arab-ency.com.s
37) أمير: مفهوم نظام حكومة الجمعية، موقع الفانون الشامل
http://droit7.blogspot.com
38) مفاهيم و مصطلحات » ما هي الشمولية – (تعريف – أهداف – صفات – مقارنة)، موسوعة مجتمع المصرية 2013-2020.
https://www.lazemtefham.com/2015/04

39) https://areq.net/m/htm
40) موقع الدراسات القطرية بمكتبة الكونغرس الاتحاد السوفياتي
http://lcweb2.loc.gov
41) أولغا إيفشينا وكاترينا خينكولوفا : **الاتحاد السوفيتي: خمسة أسباب لتفكك هذه الدولة العظمى** بي بي سي – الخدمة الروسية، 25 ديسمبر 2021
https://www.bbc.com/arabic/world-59772108